

Distr.: General
20 April 2020
Arabic
Original: English

المجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة



الدورة السنوية لعام 2020

23-22 حزيران/يونيه 2020

البند 3 من جدول الأعمال المؤقت

التقرير السنوي للمديرية التنفيذية

تقرير وكالة الأمين العام/المديرية التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين
الجنسين وتمكين المرأة عن التقدم المحرز في الخطة الاستراتيجية للفترة
2018-2021، بما في ذلك استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية

موجز

تقرير عام 2019 الجامع للتقرير السنوي للمديرية التنفيذية ولاستعراض منتصف المدة للخطة
الاستراتيجية يتناول بالوصف النتائج التي حققتها هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة
(هيئة الأمم المتحدة للمرأة) في العامين الأولين لتنفيذ الخطة الاستراتيجية للفترة 2018-2021. وهو يبين
التقدم المحرز حتى الآن، والتحديات والفرص، والآثار المحتملة الناشئة عن السياق الإنمائي المتغير،
بما في ذلك استعراض وتقييم منهاج عمل بيجين بعد مرور 25 عاما على اعتماده، وإصلاحات منظومة
الأمم المتحدة، وعقد العمل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وبوجه عام، يؤكد استعراض منتصف المدة أهمية وفعالية الخطة الاستراتيجية التي وضعتها الهيئة.
وقد تبين منه ضرورة تعزيز التركيز البرنامجي، بطرق منها استحداث منتجات ونهج موحدة، والاستفادة على
نحو أفضل من عمليات التنسيق والشراكات التي تقوم بها منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما في الخطة
الاستراتيجية المقبلة.

ويرد في القسم السادس مشروع قرار بهذا الشأن.



الرجاء إعادة استعمال الورق



أولا - المقدمة

1 - حققت هيئة الأمم المتحدة للمرأة نتائج إيجابية بشكل عام في عام 2019، وهو العام الثاني لخطتها الاستراتيجية للفترة 2018-2021. وقدمت الهيئة الدعم إلى 122 بلدا ومنطقة، بما في ذلك بلدان مرتفعة الدخل. وحققت أداء جيدا ضمن 72 في المائة من جميع مؤشرات الخطة الاستراتيجية القابلة للتقييم، بما في ذلك 74 في المائة من النتائج الإنمائية المستهدفة على مستوى المخرجات. وفي منتصف فترة الخطة الاستراتيجية، يكشف استعراض منتصف المدة عن أداء قوي في مفتتح مرحلة السنتين الأخيرتين من التنفيذ، ويقترح إجراء تعديلات طفيفة على مجموعة فرعية من المؤشرات لتعزيز إمكانية القياس، وتعديل مستويات الطموح، وزيادة الدقة في الإبلاغ.

2 - ومع انتشار جائحة كوفيد-19 في العالم وما جاءت به من تغييرات لم يسبق لها مثيل، سيتطلب عام 2020 من هيئة الأمم المتحدة للمرأة تعديل الأنشطة حرصا على أن تكون ذات صلة بالسياق وبالتحديات، ولا سيما تأثير الجائحة على النساء والفتيات، وعلى حفظ وحماية المكاسب الإنمائية التي تحققت لصالح النساء والفتيات بشق الأنفس.

3 - وفي عام 2019، تكثف الزخم من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وأفضى النسق المتواصل لنشاط الحركات النسائية على مستوى العالم إلى تحقيق انتصارات ملموسة لصالح النساء والفتيات. ومن بين الإنجازات المعيارية الهامة الاتفاقية بشأن القضاء على العنف والتحرش في عالم العمل، 2019 (رقم 190)، التي اعتمدها منظمة العمل الدولية، والتي تشكل خطوة هامة بعد عدة سنوات من التعبئة. وفي إكوادور والجزائر وجنوب أفريقيا والسودان وأماكن أخرى، قادت مجموعات من النساء والشباب احتجاجات ناجحة ضد التمييز وعدم المساواة القائم على نوع الجنس. وطالبت هذه المجموعات بوضع حد لقتل الإناث والعنف الجنساني؛ ودعت إلى إدخال تغييرات على القوانين التمييزية، بما في ذلك حظر زواج الأطفال؛ وطالبت بالعدالة الاقتصادية؛ وحفزت العالم على العمل البيئي. وترشحت النساء، ولا سيما الشابات، للمناصب التي تشغل بالانتخاب بأعداد قياسية، بحيث تغير وجه البرلمانات في عدة بلدان. وبعد أن التحقت ست نساء جديداً بصفوف رؤساء الدول والحكومات، ارتفع المجموع العالمي منهن إلى 22.

4 - وقبل الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لاعتماد إعلان ومنهاج عمل بيجين (بيجين+25) في عام 2020، ساعدت هيئة الأمم المتحدة للمرأة على إعداد تقارير استعراض بيجين+25 في 118 بلدا. وأبرزت تقارير عديدة كيف نجحت التعبئة الجماعية للمرأة في زيادة المساءلة والعمل من أجل أعمال حقوق المرأة. وأشارت التقارير أيضا إلى تعثر التقدم بسبب عدم المساواة المنتشرة على نطاق واسع؛ وبسبب تغير المناخ؛ واستمرار التعقيدات والعنف والنزاعات والأزمات الإنسانية التي طال أمدها؛ والممانعة في إعمال حقوق المرأة، بما في ذلك الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية؛ وتقلص الحيز المتاح للمجتمع المدني.

5 - وأحرزت هيئة الأمم المتحدة للمرأة تقدما كبيرا في عام 2019 نحو تحقيق نتائج أكثر تأثيرا من خلال إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وواصلت الاضطلاع بعملية التغيير الإداري لكي تصبح منظمة أكثر فعالية وكفاءة. وشملت القرارات الرئيسية استعراض الأثر الميداني لهيئة الأمم المتحدة للمرأة لمواءمته مع الموارد المتاحة. وفي المقر، جرى استعراض حافظات نواب المديرية التنفيذية وإدخال تعديلات للقضاء على التقوقع وتعزيز قدرة هيئة الأمم المتحدة للمرأة على الاستفادة من ولايتها الثلاثية بطريقة متكاملة. وشرعت هيئة الأمم المتحدة للمرأة في تطبيق اللامركزية على بعض المهام، من قبيل شركاء تسيير الموارد

البشرية، وذلك في جميع المناطق. وتتواصل هذه الجهود في عام 2020 لتعزيز وتحسين التغييرات التي تدعم تحقيق نتائج أفضل.

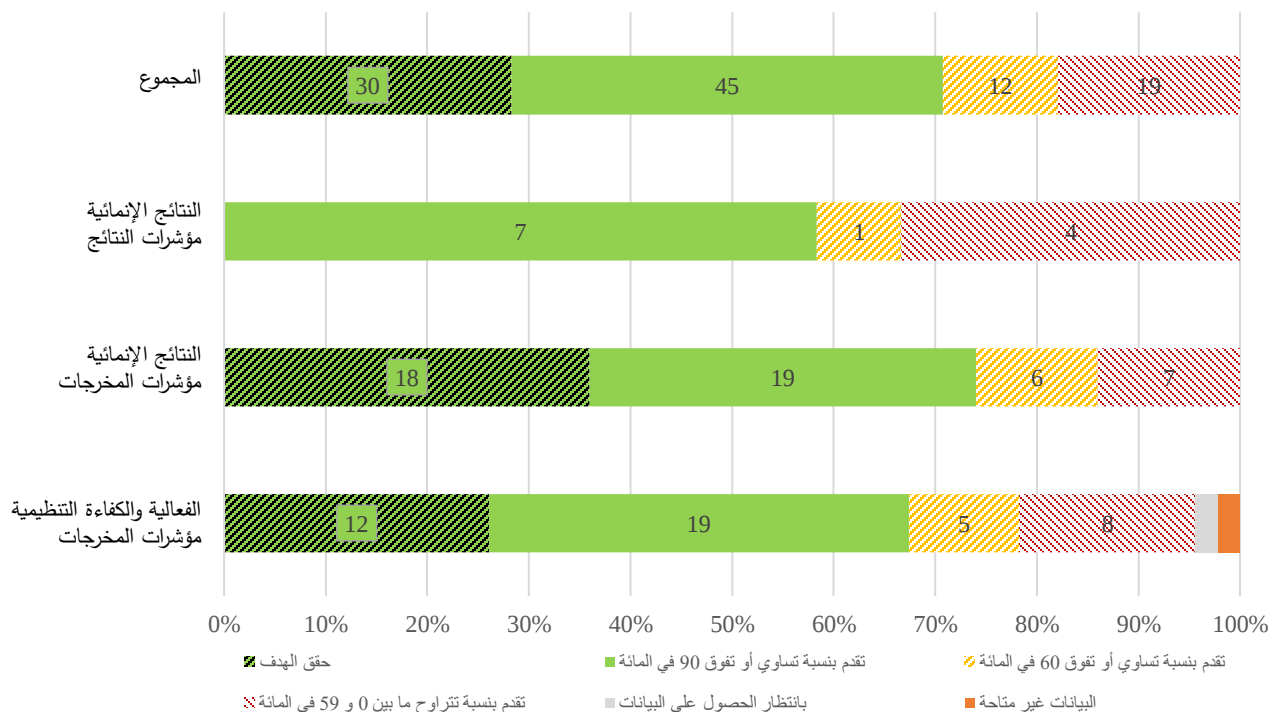
6 - ولأول مرة، تجاوزت إيرادات هيئة الأمم المتحدة للمرأة المبلغ الذي حُدّد لها في الأصل وقدره 500 مليون دولار. ويعزى النمو إلى زيادة التبرعات المخصصة. ويلزم بذل مزيد من الجهود لزيادة الموارد العادية، التي انخفضت انخفاضاً طفيفاً في عام 2019، على الرغم من أنها تمثل الركيزة الأساسية التي تستند إليها المنظمة للوفاء بولايتها بالكامل.

7 - وأرست هيئة الأمم المتحدة للمرأة الأسس لسنة 2020 بوصفها سنة حاسمة لحشد الالتزام وللتعجيل بالعمل على تحقيق المساواة بين الجنسين. وبالإضافة إلى العمليات الحكومية الدولية المنفذة بمناسبة الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لاعتماد إعلان ومنهاج عمل بيجين (بيجين+25)، أطلقت الهيئة مبادرة *المساواة بين الأجيال*، التي هي عبارة عن مبادرة مبتكرة متعددة الجهات صاحبة المصلحة، يقودها المجتمع المدني وتركز تركيزاً قوياً على الشباب. ولئن تسبب تفشي مرض فيروس كورونا لعام 2019 في تغيير مواعيد المنتدى الذي تشترك المكسيك وفرنسا في استضافته، فإنّ العمل بمبادرة *المساواة بين الأجيال* قد بدأ وهو سيواصل حشد الدعم على نطاق واسع للتعجيل بتنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين، ولا سيما بين الشباب، وتحديد القضايا الناشئة، وتشجيع إجراء مناقشة عالمية بشأن الحالة الراهنة للمساواة بين الجنسين. وسيشرع المنتدى في إنشاء تحالفات عمل ذات التزامات ملموسة وطموحة وتحويلية للتعجيل بإحراز تقدم في عدة مجالات على مدى السنوات الخمس المقبلة.

ثانياً - تقييم النتائج الإنمائية، بما في ذلك النفقات البرنامجية وأنواع المساهمات

8 - في عام 2019، قدمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة الدعم إلى 122 بلداً ومنطقة، بما في ذلك بلدان مرتفعة الدخل، في مقابل 107 بلدان ومنطقة في عام 2018، مما يعكس زيادة في الوصول بالخدمات إلى مناطق ليس فيها حضور مادي للمكاتب. وفي منتصف فترة الخطة الاستراتيجية، كان التقدم العام نحو تحقيق الأهداف إيجابياً. وإجمالاً، حققت هيئة الأمم المتحدة للمرأة أداءً جيداً في 72 في المائة من المؤشرات القابلة للتقييم ضمن الخطة الاستراتيجية (الشكل 1). ويعود الإنجاز المبكر لأهداف عام 2021 ضمن ما يقرب من ثلث المؤشرات إلى مجموعة متنوعة من العوامل، وهو يوحي بإمكانية زيادة الطموح في هذه المجالات.

الشكل 1: التقدم المحرز مقارنة بأهم الإنجازات في عام 2019



لا تشمل هذه الأرقام المؤشرات التي يتم رصدها فقط على مستوى المكونات أو المستويات المصنفة وعلى مستوى مؤشرات أهداف التنمية المستدامة، والتي لم تُضبط بشأنها أهداف منشودة سنوية. بالنسبة لمؤشرات المخرجات الأخرى، لم يتم ضبط أهداف منشودة سنوية، ولكن التقييم الوارد هنا يفترض مسازا خطيا للتقدم بنسبة 25 في المائة سنوياً في بلوغ هدف عام 2021.

9 - ويسلط هذا الفرع الضوء على التقدم المحرز في تحقيق مجالات نتائج الخطة الاستراتيجية ويحلل فعالية استراتيجيات هيئة الأمم المتحدة للمرأة⁽¹⁾.

10 - ومنذ بدء الخطة الاستراتيجية، أسهمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة، بالتعاون مع الشركاء، في تحقيق النتائج التالية:

المعايير والمقاييس العالمية

تلقي 118 بلدا الدعم لاستعراض منهاج عمل بيجين بعد مرور 25 عاما على اعتماده ولتقييم مدى تنفيذ، بما في ذلك 102 من البلدان في عام 2019
تم عقد 14 جلسة إحاطة مواضيعية وحوار على الصعيد العالمي للتحضير للعمليات الحكومية الدولية، بما في ذلك 8 جلسات في عام 2019

القيادة والحوكمة

جرى الاضطلاع بـ 266 مبادرة للإصلاح التشريعي تناول نصفها تقريبا القوانين والممارسات التمييزية

(1) بالنسبة لجميع المؤشرات التراكمية، تتعلق البيانات المبلغ عنها بالسنتين الأوليين للخطة الاستراتيجية (انظر المرفق الثاني للاطلاع على تقرير مفصل عن التقدم المحرز فيما يتعلق بجميع المؤشرات).

جرى دعم 16 استراتيجية إنمائية وطنية جديدة حتى تكون مراعية للمنظور الجنساني،
بما في ذلك 9 استراتيجيات في عام 2019

جرى وضع 63 مبادرة لرصد العنف ضد المرأة في الحياة السياسية، بما في ذلك
17 مبادرة في عام 2019

تمكنت أكثر من 190 000 امرأة من الحصول على المعونة القضائية، بما يشمل أكثر
من 150 000 امرأة في عام 2019

التمكين الاقتصادي

جرى وضع و/أو تنفيذ 59 سياسة جديدة و/أو محسنة تراعي المنظور الجنساني بشأن
الحقوق في الأراضي، بما في ذلك 28 سياسة في عام 2019

جرى اعتماد 41 إطارا سياساتيا وقانونيا وتنظيميا بشأن توفير العمل اللائق للمرأة
و 31 إطارا بشأن نظم الحماية الاجتماعية المراعية للمنظور الجنساني، بما في ذلك 24 من
الصف الأول و 18 من الصف الثاني في عام 2019

ارتفع عدد الشركات الموقعة على مبادئ تمكين المرأة بأكثر من 1 100 شركة، بما في
ذلك 723 شركة إضافية في عام 2019

القضاء على العنف ضد النساء والفتيات

جرى إنشاء 20 شراكة جديدة للمدن الآمنة والأماكن العامة الآمنة، بما في ذلك
13 شراكة في عام 2019

اضطلع 21 بلدا بأنشطة مجتمعية بشأن المساواة بين الجنسين والعلاقات القائمة على
الاحترام، ووضعت هذه البلدان مناهج وطنية للتعليم بشأن نوع الجنس والعنف ضد المرأة،
بما في ذلك 13 بلدا في عام 2019

المرأة، والسلام والأمن، والعمل الإنساني، والحد من مخاطر الكوارث

أظهرت نسبة 73 في المائة من الاستعراضات العامة ومن خطط الاستجابة
للاحتياجات الإنسانية أنها أجرت تحليلا جنسانيا، بعد أن كانت هذه النسبة 45 في المائة في
عام 2018

تلقت 965 من منظمات وشبكات المجتمع المدني الدعم للتأثير على عمليات السلام،
بما في ذلك 548 منظمة وشبكة في عام 2019

استفادت 742 816 امرأة وفتاة من الخدمات الإنسانية، من بينهن 508 531 امرأة
و فتاة في عام 2019

ألف - النتيجة 1: تعزيز وتنفيذ مجموعة شاملة ودينامية من القواعد والسياسات والمعايير العالمية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات

مجموع النفقات:	عدد البلدان والأقاليم المشمولة:
2018: 16,26 مليون دولار	2018: 54
2019: 24,71 مليون دولار	2019: 114

تساهم في تحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة



11 - واصلت هيئة الأمم المتحدة للمرأة الاضطلاع بدورها المركزي في العمل مع الدول الأعضاء ومع الجهات صاحبة المصلحة الأخرى لتعزيز المعايير العالمية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، حيث عملت في 114 بلدا ومنطقة (54 بلدا ومنطقة في عام 2018)، مما يشكل زيادة كبيرة في الفترة التي تسبق الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لمؤتمر بيجين (بيجين+25). وقدمت الهيئة تحليلا للسياسات وعززت الشراكات على نطاق مجموعة من العمليات الحكومية الدولية. وعلى مستوى المخرجات، بلغ متوسط معدل الإنجازات المحققة 98 في المائة (99 في المائة في عام 2019).

الشكل 2: النتيجة 1

التقدم المحرز مقارنة بأهم الإنجازات في عام 2019

المؤشر	المخرج
100 في المائة	1-1
90 في المائة	2-1
139 في المائة	3-1
122 في المائة	4-1
133 في المائة	1-2
22 في المائة	2-2
89 في المائة	1-3
113 في المائة	1
77 في المائة	2
89 في المائة	3

تقدم بنسبة تتراوح ما بين 0 و 59 في المائة تقدم بنسبة تتراوح ما بين 60 في المائة تقدم بنسبة تتراوح ما بين 90 في المائة أو تفوق

12 - في عام 2019، عقدت هيئة الأمم المتحدة للمرأة حوارات مرتكزة على الأدلة مع الدول الأعضاء والخبراء التقنيين، وقدمت إسهامات موضوعية، أسفرت عن إدراج المنظورات الجنسانية في 43 في المائة من قرارات الجمعية العامة. وقد تضمنت الاستنتاجات المتفق عليها نسبة 88 في المائة من التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام عن الموضوع ذي الأولوية للدورة الثالثة والستين للجنة وضع المرأة. أما الدعم

التقني الذي تقدمه هيئة الأمم المتحدة للمرأة إلى الحكومات في إعداد الاستعراضات الوطنية الطوعية للمنتدى السياسي الرفيع المستوى فقد أسهم في إدراج منظور جنساني ضمن 74 في المائة من هذه الاستعراضات.

13 - وساعدت الهيئة 118 بلدا (102 من البلدان في عام 2019) في استعراض وتقييم تنفيذ منهاج عمل بيجين بعد مرور 25 سنة على اعتماده، وحفزت الدول الأعضاء على تقديم تقارير، بما في ذلك تزويد كيريباس وميانمار بالمساعدة من أجل تقديم أول تقرير استعراضي لهما بهذا الشأن. وأسفر ذلك عن تلقي 172 تقريرا وطنيا.

14 - وفي إطار عملية استعراض بيجين+25، عقدت هيئة الأمم المتحدة للمرأة مشاورات وطنية ودون إقليمية وإقليمية ومنتديات للشباب، وذلك بالتعاون الوثيق مع شركاء الأمم المتحدة مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وأيضا مع جميع اللجان الإقليمية. وساعدت الهيئة مؤتمر قمة نيروبي عن الذكرى السنوية الخامسة والعشرين للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية، الذي يقوده صندوق الأمم المتحدة للسكان، على إقامة روابط مع استعراض بيجين+25.

15 - وفي عام 2019، عقدت هيئة الأمم المتحدة للمرأة 66 جلسة حوار مع المنظمات غير الحكومية، يرتبط العديد منها بمشاورات بيجين+25. ويسرت عقد ثلاث مشاورات إقليمية منفصلة بشأن الشباب في أفريقيا والدول العربية وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، أسفرت عن إصدار وثائق ختامية خاصة بالشباب، بما في ذلك بيانات وتقارير نوقشت في إطار مشاورات موسعة فيما بين العديد من الجهات صاحبة المصلحة، وضمن استعراضات حكومية دولية على الصعيد الإقليمي.

16 - وعززت هيئة الأمم المتحدة للمرأة تفاعلها مع مجلس حقوق الإنسان من خلال تقديم الدعم التقني إلى الدول الأعضاء، وبالتعاون مع الإجراءات الخاصة على إجراء الزيارات القطرية إلى كمبوديا وإكوادور. وواصلت الهيئة أيضا دعم الحكومات في تنفيذ التوصيات المنبثقة من الاستعراض الدوري الشامل.

17 - وواصلت هيئة الأمم المتحدة للمرأة دعم تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وفي عام 2019، أيدت الهيئة 94 في المائة من تقارير فريق الأمم المتحدة القطري المقدمة إلى اللجنة المعنية بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (83 في المائة في عام 2018). وفي جنوب السودان، ساعدت الهيئة الحكومة على تقديم تقريرها الأول إلى اللجنة. وفي نيبال، ساعدت الهيئة اللجنة الوطنية للمرأة على وضع إطار لرصد الملاحظات الختامية للجنة.

18 - واشتركت هيئة الأمم المتحدة للمرأة مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في قيادة فريق عمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة يعمل على وضع استراتيجية لدعم المشاركة في الحيز المدني وحمانيته وتعزيزه، بما في ذلك في أوقات الطوارئ.

19 - واشتركت الهيئة مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة في رئاسة الفريق المعني بالمسائل الجنسانية التابع لفرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية، لتجمع بذلك بين خمس من الجهات المؤسسية لمصلحة المصلحة وأكثر من 13 كيانا آخر من كيانات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة. ونتيجة للجهود التي تبذلها هيئة الأمم المتحدة للمرأة، جرى تعميم مراعاة المساواة بين الجنسين في كل تقرير من تقارير فرقة العمل، وإدماجها في الوثائق الختامية للاجتماعات الحكومية الدولية المعنية بتمويل التنمية والمعقودة في إطار المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

20 - وفي إطار شراكة وثيقة مع أمانة الاتفاقية بشأن التنوع البيولوجي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، من بين شركاء آخرين، نجحت هيئة الأمم المتحدة للمرأة في الدعوة إلى إدماج المنظورات الجنسانية ضمن العمل المتعلق بالإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020. وتم الحرص في الجهود الأخرى على أن تتمكن القيادات النسائية المحلية من المشاركة بصورة مجدية في العمليات العالمية لضمان القدرة على مواجهة الكوارث، بما في ذلك المنتدى العالمي للحد من مخاطر الكوارث ومؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (مؤتمر الأطراف 25).

21 - ويعتمد التقدم المحرز في تحقيق النتيجة 1 على الخبرة التقنية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة وعلى قدراتها في مجال تقديم الإسهامات الموضوعية المناسبة التوقيت إلى الاجتماعات الحكومية الدولية، فضلاً عن بناء الشراكات. وهو يعتمد أيضاً على عوامل خارجية مثل التحولات في الالتزامات والإرادة السياسية في تعزيز الإطار المعياري العالمي من أجل المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

باء - النتيجة 2: اضطلاع النساء بدور قيادي في نُظُم الحكم ومشاركتهم فيها واستفادتهن منها على قدم المساواة

عدد البلدان والأقاليم المشمولة:		مجموع النفقات:
2018: 81	2018: 60,43 مليون دولار	
2019: 79	2019: 60,54 مليون دولار	

1 القضاء على الفقر	2 القضاء التام على الجوع	3 الصحة الجيدة والرفاه	5 المساواة بين الجنسين	10 الحد من أوجه عدم المساواة	16 السلام والعدل والمؤسسات القوية	17 عقد الشراكات لتحقيق الأهداف
--------------------	--------------------------	------------------------	------------------------	------------------------------	-----------------------------------	--------------------------------

22 - منذ عام 2018، عززت هيئة الأمم المتحدة للمرأة النتائج على مستوى النواتج المتعلقة بالإدارة المراعية للمنظور الجنساني وبسيادة القانون. وبلغ متوسط معدل الإنجاز بالنسبة للمخرجات 138 في المائة (136 في المائة في عام 2019)، وهو ما يعكس مجالا لزيادة الطموح ضمن هذا المجال.

23 - وساهمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة في اعتماد 13 من القوانين التي تعزز التوازن الجنساني في الانتخابات وداخل هيئات صنع القرارات (8 قوانين في عام 2019). وأسفر التقدم المحرز في التصدي للعنف ضد النساء في المجال السياسي عن 63 مبادرة (منها 17 في عام 2019)، شملت إصلاحات قانونية، وسياسات مكرسة وأدوات مبتكرة وضعت بمساعدة تقنية من هيئة الأمم المتحدة للمرأة. وفي ملاوي، وقبل انتخابات عام 2019، أتاحت آلية تضم أصحاب مصلحة متعددين خدمات الرصد، وإحالة الحوادث إلى الشرطة، وخدمات قانونية مجانية للمرشحات.

24 - واكتسبت أكثر من 16 000 امرأة من خلفيات متنوعة مهارات قيادية بدعم من هيئة الأمم المتحدة للمرأة (5 964 امرأة في عام 2019). وفي غواتيمالا، طوّرت أكثر من 100 مرشحة من نساء الشعوب الأصلية مهاراتهن في مجال تنظيم الحملات. وفي جزر سليمان، دربت الهيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي جميع المرشحات، حيث تم انتخاب عدد قياسي منهن في البرلمان.

الشكل 3: النتيجة 2
التقدم المحرز مقارنة بأهم الإنجازات في عام 2019

المؤشر		النتائج	
150 في المائة	1-4	150 في المائة	4
150 في المائة	2-4		
150 في المائة	3-4		
150 في المائة	4-4		
150 في المائة	1-5	150 في المائة	5
150 في المائة	2-5		
150 في المائة	3-5		
150 في المائة	4-5		
150 في المائة	1-6	129 في المائة	6
123 في المائة	2-6		
150 في المائة	3-6		
91 في المائة	4-6		
150 في المائة	1-7	106 في المائة	7
17 في المائة	2-7		
150 في المائة	3-7		

تقدم بنسبة تتراوح ما بين 0 و 59 في المائة تقدم بنسبة تتراوح ما بين 60 في المائة تقدم بنسبة تتراوح ما بين 90 في المائة

25 - وأحرزت الإجراءات البرلمانية الرامية إلى دعم مشاركة المرأة في الحياة السياسية تقدماً، حيث أسهمت الهيئة في أكثر من 100 مبادرة في مجال التشريعات والرصد وفق منظور جنساني (34 مبادرة في عام 2019)، وذلك من خلال الدعم التقني والتدريب والدعوة، وبالتعاون مع شركاء وطنيين ومنظمات دولية، بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وكان لذلك دور مباشر في اعتماد قوانين تتعلق بالمساواة بين الجنسين في كابو فيردى وغينيا، وبالتخصيص الجنساني في فيرغيزستان وكوت ديفوار والنيجر. وقد أنارت المساهمات التقنية والتوجيهات التي قدمتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة إلى أصحاب المصلحة الوطنيين في الانتخابات، بالتنسيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق بناء السلام وبعثات الأمم المتحدة، السبيل أمام 38 إصلاحاً في مجال المساواة بين الجنسين (22 في عام 2019)، شملت التخصيص الجنساني وإجراءات تسمية المرشحين، وأسفرت عن عمليات انتخابية وسياسية أكثر شمولاً.

26 - ودعمت الهيئة تعميم مراعاة المنظور الجنساني في 16 استراتيجية إنمائية وطنية (9 استراتيجيات في عام 2019)، مما عزز الإدارة المراعية للمنظور الجنساني. وقدمت في 29 بلداً المساعدة على تصميم وتنفيذ خطط عمل وطنية بشأن المساواة بين الجنسين (13 بلداً في عام 2019). وأدمجت أولويات المرأة في الخطة الوطنية المكسيكية للمساواة بين المرأة والرجل (2019-2024).

27 - وقدمت الهيئة الدعم إلى 36 من وزارات المالية من أجل تعزيز قدرات التحليل الجنساني وتتبع الميزانيات الجنسانية وتقييم الأثر (22 وزارة في عام 2019). وفي كولومبيا، قدمت الهيئة الدعم إلى وزارة الخزانة والائتمان العام فيما يخص وضع مؤشر جنساني ضمن الميزانية من أجل البلاغ علناً عن تخصيص الموارد.

28 - وعززت الهيئة قدرات 39 آلية وطنية معنية بشؤون المرأة و 395 منظمة نسائية (18 آلية و 184 منظمة في عام 2019) من أجل الدعوة إلى الخطط والميزانيات المراعية للمنظور الجنساني ورصدها. ووضعت وزارة الشؤون الإنسانية والأطفال والإعاقة والرعاية الاجتماعية في ملاوي ميزانية وطنية مراعية للمنظور الجنساني للفترة 2019-2020. وفي شمال مقدونيا، أسفرت أنشطة الدعوة التي يضطلع بها المجتمع المدني عن تخصيص اعتمادات في ميزانية البلديات لخدمات النقل العام والخدمات المرتبطة بمكافحة العنف الجنساني، وتحسين السكن لنساء الروما.

29 - وقدمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة الدعم إلى 17 مؤسسة حكومية مسؤولة عن تنسيق أنشطة التصدي على المستوى الوطني لفيروس نقص المناعة البشرية من أجل معالجة مسألة عدم المساواة بين الجنسين (8 مؤسسات إضافية في عام 2019). واستفادت نحو 10 000 امرأة مصابة بفيروس نقص المناعة البشرية استفادة مباشرة، بما في ذلك من خلال النطاق الموسع للمشاركة في صنع القرارات المتصلة بفيروس نقص المناعة البشرية. وفي أوكرانيا، ساعد الدعم على التأكد من تضمين الاستراتيجية الوطنية لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية لعام 2019 إجراءات مراعية للمنظور الجنساني.

30 - وتم الاستناد إلى الغاية 16-3 من أهداف التنمية المستدامة، بوصفها حافزا هاما، في زيادة دعم الهيئة للمساعدة القانونية زيادة هائلة على مدى العامين الماضيين، حيث استفادت من هذه المساعدة 193 952 امرأة وفتاة (158 314 امرأة وفتاة في عام 2019). وقدمت الهيئة ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة الدعم إلى السنغال وسيراليون وليبيريا في مجال تقديم المساعدة القانونية فيما يخص المسائل المتصلة بالأسر، والممارسات الضارة، والاعتقال والاحتجاز. وساعدت الهيئة على بناء قدرات 23 325 من الجهات الفاعلة في قطاع العدالة والأمن، وذلك بغية تحقيق العدالة على نحو أفضل للنساء والفتيات (4 887 في عام 2019). وفي دولة فلسطين، أفضت هذه الجهود إلى إحالة المزيد من قضايا العنف من مكتب المدعي العام إلى المحاكم.

31 - ومنذ عام 2018، شاركت هيئة الأمم المتحدة للمرأة في 266 مبادرة للإصلاح التشريعي؛ نصفها تقريبا يهدف إلى التصدي للقوانين والممارسات التمييزية. ونتيجة لذلك، أصدرت موزمبيق قانونا جديدا لمكافحة الزواج المبكر. وقام الأردن بتعديل قانون العمل من أجل ضمان المساواة في الأجور.

32 - وساعدت هيئة الأمم المتحدة للمرأة على تعزيز الآليات المؤسسية التي تحكم إنتاج الإحصاءات الجنسانية واستخدامها. وقامت تسعة بلدان بدمج الإحصاءات الجنسانية ضمن استراتيجياتها الإحصائية الوطنية (7 بلدان في عام 2019). وحسّن أربعة عشر بلدا آليات التنسيق (9 بلدان في عام 2019)، مما زاد من كفاءة القرارات المتعلقة بأولويات البيانات الجنسانية ومن طابعها التشاركي.

33 - ووفرت هيئة الأمم المتحدة للمرأة بناء القدرات التقنية لـ 1 550 من منتجي البيانات ومستخدميها في عام 2019، وأصدرت أربعة تقارير عن التقدم المحرز على الصعيد الوطني في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقدمت الدعم لعشر دراسات استقصائية، بما في ذلك عن استخدام الوقت، مما أدى إلى تغييرات ملموسة في السياسات. وحسنت كولومبيا سياستها الوطنية في مجال الرعاية. وفي أوغندا، أدمجت حكومات المقاطعات منظورا جنسانيا ضمن وثائق إطار الميزانية.

34 - وفي أعقاب إطلاق مركز البيانات المتعلقة بالمرأة في عام 2019، أصبحت جميع مؤشرات أهداف التنمية المستدامة المتصلة بنوع الجنس متاحة بشكل متزايد للجمهور، إذ سجل المركز مجموع مشاهدات تجاوز 48 000 مشاهدة.

35 - وتشمل العوامل الرئيسية المساعدة على التقدم في تحقيق النتيجة 2، إقامة شراكات قوية مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى، واستحداث أدوات مركزة على الأدلة ومبتكرة وعملية للتنفيذ. وقد تسبب عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي وعدم كفاية التنسيق في تعطيل نسق التقدم.

أضواء على رصد بيانات أهداف التنمية المستدامة

تشارك هيئة الأمم المتحدة للمرأة في الأخذ بزمam المبادرة ضمن خمسة مؤشرات من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة. وفي عام 2019، ورد الإبلاغ لأول مرة 53 بلداً عن بيانات تخص مؤشر أهداف التنمية المستدامة 5-1-1 المعني بالأطر القانونية التي تعزز المساواة بين الجنسين؛ ومن 69 بلداً عن مؤشر أهداف التنمية المستدامة 5-ج-1 المعني بمخصصات الميزانية الجنسانية؛ ومن 131 بلداً عن مؤشر أهداف التنمية المستدامة 5-5-1 (ب) المعني بمشاركة المرأة في الحكومات المحلية (أعيد تصنيفه كمؤشر من المستوى الأول في عام 2019).

واشتركت هيئة الأمم المتحدة للمرأة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في قيادة عملية صياغة الفصل المتعلق بـ "المشاركة في الشؤون السياسية والشؤون العامة" من الكتيب الأول عن إحصاءات الحوكمة، الذي يزود المكاتب الإحصائية الوطنية في جميع أنحاء العالم بالمعرفة بشأن رصد قضايا الحوكمة المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة. وانضمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة إلى خطة العمل العالمية للحياة الصحية والرفاه للجميع، ضمن إطار الهدف 3 من أهداف التنمية المستدامة، وذلك بغية دعم أهداف التنمية المستدامة المتصلة بالصحة، وضمان التركيز على المساواة بين الجنسين.

جيم - النتيجة 3: تمتع المرأة بضمان الحصول على دخل وعمل لائق واستقلالية اقتصادية

عدد البلدان والأقاليم المشمولة:		مجموع النفقات:	
62: 2018		2018: 42,03 مليون دولار	
62: 2019		2019: 53,96 مليون دولار	
1 القضاء على الفقر	2 القضاء التام على الجوع	3 التعليم الجيد	4 المساواة بين الجنسين
5 المياه النظيفة والنظافة الصحية	6 طاقة نظيفة وبأسعار معقولة	7 العمل اللائق ونمو الاقتصاد	8
9 الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية	10 الحد من أوجه عدم المساواة	11 مدن ومجتمعات محلية مستدامة	12 الاستهلاك والإنتاج المسؤولان
13 العمل المناخي	14 السلام والعدل والمؤسسات القوية	15	16

36 - ما فتئت الهيئة منذ عام 2018 تساعد على تعزيز ضمان حصول المرأة على دخل وعلى الاستقلال الاقتصادي من خلال التغلب على الحواجز الهيكلية وتهيئة الظروف لـ 516 000 امرأة (116 000 امرأة في عام 2019) حتى يساهمن في التنمية المستدامة ويستندن منها.

37 - وفي ما يتعلق بجميع المؤشرات على مستوى المخرجات، بلغ التقدم المحرز في تحقيق المعالم الرئيسية 105 في المائة (104 في المائة في عام 2019). وتأخر متوسط الأداء بشأن المخرج 8 بنسبة 73 في المائة، حيث يعود السبب في ذلك جزئياً إلى بطء وتيرة صياغة السياسات وتنفيذها، وهو ما يصعب التنبؤ به بدقة.

الشكل 4: النتيجة 3
التقدم المحرز مقارنة بأهم المنجزات في عام 2019

المؤشر	النتائج
1-8	8
2-8	
3-8	
4-8	
1-9	9
2-9	
3-9	
4-9	
1-10	10
2-10	
3-10	

تقدم بنسبة تتراوح ما بين 0 و 59 في المائة تقدم بنسبة تتراوح ما بين 60 في المائة تقدم بنسبة تتراوح ما بين 90 في المائة

38 - قدمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة الدعم للحكومات وأصحاب المصلحة الوطنيين في اعتماد 41 إطاراً قانونياً وتنظيماً وإطاراً للسياسات بشأن العمل اللائق للمرأة (24 إطاراً في عام 2019)، و 31 إطاراً بشأن نظم الحماية الاجتماعية المراعية للمنظور الجنساني (18 إطاراً في عام 2019). وأدت المساعدة التقنية التي تقدمها الهيئة إلى اعتماد 14 قانوناً ونظاماً بشأن أعمال الرعاية والعمل المنزلي غير المدفوعة الأجر (4 قوانين وأنظمة في عام 2019)، و 25 سياسة مالية ونقدية وتجارية مراعية للمنظور الجنساني (8 سياسات في عام 2019). وبدعم من هيئة الأمم المتحدة للمرأة واللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومصرف التنمية الأفريقي، اعتمد 33 بلداً مجموعة حد أدنى من المؤشرات الجنسانية لرصد الأداء المتعلق بتمكين المرأة اقتصادياً على ضوء أهداف التنمية المستدامة وخطة عام 2063.

39 - وقدمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة الدعم إلى 147 573 امرأة، 47 في المائة منهن في المناطق الريفية، وذلك من أجل تحسين مهاراتهن في مجال توليد الدخل ضمن الأعمال التجارية أو العمل المدفوع الأجر (97 203 في عام 2019). وفي عام 2019، مثلت المهاجرات ما لا يقل عن 4 000 امرأة من هؤلاء النساء، 3 500 امرأة منهن في مخيمات اللاجئين في الأردن. وكانت نحو 221 منهن مصابات بإعاقات و/أو فيروس نقص المناعة البشرية. وقدمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة الدعم إلى 34 629 امرأة من أجل الحصول على التمويل (11 575 في عام 2019؛ 42 في المائة منهن في المناطق الريفية). وشجعت الشركات مع 328 كياناً من كيانات القطاع العام والخاص وكيانات الأمم المتحدة (55 كياناً في

عام 2019) على المشتريات المراعية للمنظور الجنساني وزادت من الفرص المتاحة للنساء المشتغلات بالأعمال الحرة. وتحققت أكبر المكاسب في البرازيل وأوروغواي مع القطاع الخاص، وفي السنغال وجنوب أفريقيا مع القطاع العام.

40 - وجعلت هيئة الأمم المتحدة للمرأة 1 112 شركة إضافية توقع على مبادئ تمكين المرأة (723 شركة في عام 2019)، مع زيادة كبيرة في عدد الشركات الناشئة والشركات الصغيرة. وعلى الصعيد الإقليمي، سُجل أكبر عدد من الموقعين الجدد في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، تليها أوروبا ثم آسيا الوسطى.

41 - وساعدت هيئة الأمم المتحدة للمرأة على تطوير وإصلاح و/أو تنفيذ 59 من القوانين والسياسات المعنية بحقوق المرأة في الأراضي وفي ضمان الحياة (28 تدبيراً في عام 2019). وساعدت الهيئة 167 269 امرأة ريفية (70 711 في عام 2019، منهن 3 029 مهاجرة و 2 026 امرأة تبلغ من العمر 61 سنة أو أكثر) على الحصول على الأراضي وعلى التمويل والمعلومات والمدخلات الزراعية، بما في ذلك عن طريق التفاوض على عقود مع المشتريين الذين يقتنون ما تنتجه النساء.

42 - ويعزى التقدم المحرز في النتيجة 3 إلى تحسين التخطيط، وتعزيز القدرات في المكاتب الميدانية، وزيادة الاستفادة من الشراكات. بيد أن تصنيف البيانات في إطار الوصول إلى السكان الذين تخلفوا عن الركب كان أمراً صعباً، نظراً للأثر المترتبة على التكلفة والوقت وأيضاً للحساسيات التي يثيرها الحصول على بيانات عن المهاجرات والنساء المصابات بإعاقة و/أو فيروس نقص المناعة البشرية. وتقوم هيئة الأمم المتحدة للمرأة بإعادة تقييم أدواتها للرصد والتقييم بهدف تحسين جمع البيانات في هذا المجال.

عدم ترك أي أحد خلف الركب

في عام 2019، تلقت الجهود التي تبذلها هيئة الأمم المتحدة للمرأة من أجل تحقيق نتائج لفائدة النساء والفتيات اللواتي يتعرضن لأشكال متعددة ومتداخلة من التمييز، دفعة قوية من خلال تصنيف 65 في المائة من المكاتب القطرية والإقليمية للنتائج حسب الخصائص الديمغرافية الأساسية (العمر والجنس و/أو الموقع الجغرافي) وذلك بالنسبة لمؤشر واحد على الأقل من مؤشرات النواتج ذات الصلة (58 في المائة في عام 2018).

وفي رواندا، قدمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة الدعم إلى 1 662 امرأة ريفية من المشتغلات بالأعمال الحرة للحصول على منتجات مالية مراعية للمنظور الجنساني. وفي شيلي، تم تعزيز قدرات 1 000 امرأة من نساء الشعوب الأصلية في مجالات القيادة والحقوق والتنمية الاقتصادية. وفي فييت نام، دعمت الهيئة تعميم مراعاة المنظور الجنساني ضمن خطة التنمية الاقتصادية الاجتماعية للأقليات العرقية والمناطق النائية (2021-2030).

وستواصل هيئة الأمم المتحدة للمرأة، من خلال التدريب المخصص والأدوات الإضافية، تعزيز القدرات الداخلية من أجل تلبية احتياجات النساء المهمشات، وضمان مشاركتهن الكاملة وقياس النتائج المرتبطة بذلك.

دال - النتيجة 4: تمتع جميع النساء والفتيات بحياة خالية من جميع أشكال العنف⁽²⁾

عدد البلدان والأقاليم المشمولة:		مجموع النفقات:
2018: 72		2018: 77,52 مليون دولار
2019: 71		2019: 76,39 مليون دولار

1 القضاء على الفقر	3 الصحة الجيدة والرفاه	4 التعليم الجيد	5 المساواة بين الجنسين	6 المياه النظيفة والنظافة الصحية	11 مدن ومجتمعات محلية مستدامة	16 السلام والعدل والمؤسسات القوية
--------------------	------------------------	-----------------	------------------------	----------------------------------	-------------------------------	-----------------------------------

43 - يركز عمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة الرامي إلى إنهاء العنف ضد النساء والفتيات على تعزيز الوقاية، وتوسيع نطاق الحصول على الخدمات، وإنشاء أماكن عامة آمنة وتمكينية. ورغم أن النتائج على مستوى النواتج كانت متباعدة، فإن المعدل الإجمالي للإنجاز على مستوى المخرجات قد بلغ 96 في المائة (84 في المائة في عام 2019). وكان التقدم في بعض مجالات النتائج المتصلة بسلامة المرأة في المدن والأماكن العامة قد تحقق تدريجياً بسبب تأخر أموال البرامج.

44 - وطوال عام 2019،واصلت هيئة الأمم المتحدة للمرأة الاستفادة من وظيفتها التنسيقية في منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك من خلال برامج عالمية واسعة النطاق. ومن خلال مبادرة تسليط الضوء المشتركة بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، التي تم إطلاقها في عام 2017، قدمت الهيئة الدعم للمنسقين المقيمين للأمم المتحدة في 27 بلداً حتى يتولوا قيادة عملية وضع برامج شاملة من أجل التصدي للعنف ضد النساء والفتيات، بما في ذلك الممارسات الضارة. وتركز مبادرات تسليط الضوء، بشكل متزايد، على الوقاية والاستجابات المنسقة لفائدة الناجيات. وقد استفادت الهيئة من شبكاتها الفريدة مع المنظمات النسائية التي تعمل على مستوى القاعدة الشعبية من أجل الوصول إلى النساء والفتيات المهمشات.

الشكل 5: النتيجة 4
التقدم المحرز مقارنة بأهم المنجزات في عام 2019

المؤشر	النتائج
1-11 106 في المائة	11 في المائة
2-11 120 في المائة	
3-11 112 في المائة	
4-11 110 في المائة	
1-12 65 في المائة	12 في المائة
2-12 74 في المائة	
3-12 31 في المائة	
4-12 56 في المائة	

تقدم بنسبة تتراوح ما بين 0 و 59 في المائة تقدم بنسبة تتراوح ما بين 60 في المائة تقدم بنسبة تتراوح ما بين 90 في المائة

45 - وبغية تعزيز الوقاية، دأبت هيئة الأمم المتحدة للمرأة، بشكل متزايد، على تقديم الدعم للمبادرات المرتكزة على الأدلة من خلال استراتيجيات الوقاية الوطنية، وتعبئة القواعد الشعبية، والمناهج التعليمية.

(2) النتائج لا تشمل تلك التي أبلغ عنها صندوق الأمم المتحدة الاستثماراني المشترك بين الوكالات لإنهاء العنف ضد المرأة، والتي ترد ضمن تقارير منفصلة في إطار المرفق السابع.

وبدعم منها، وضع 17 بلدا خطط عمل وطنية من أجل إنهاء العنف ضد المرأة، تتضمن عناصر تتناول المعايير والمواقف والسلوكيات الاجتماعية (8 بلدان في عام 2019). واضطلع 21 بلدا بأنشطة مجتمعية بشأن المساواة بين الجنسين والعلاقات القائمة على الاحترام، وأيضا بتطوير مناهج وطنية للتعليم غير النظامي أو النظامي بشأن نوع الجنس والعنف ضد المرأة في المدارس الابتدائية و/أو الثانوية (13 بلدا في عام 2019). وفي نيجيريا، وصلت الحملات المبادرات التي تدعمها هيئة الأمم المتحدة للمرأة، والرامية إلى إنهاء العنف ضد النساء والفتيات وتغيير المعايير الاجتماعية والقوالب النمطية الجنسانية السلبية، إلى نحو 4,2 ملايين شخص.

46 - ومن خلال مبادرة تسليط الأضواء، ساهمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة في تقييم المواقف إزاء قتل الإناث والعنف ضد المرأة في الأرجنتين وملاوي. وفي ليبيريا، دعمت الهيئة استراتيجية وقائية رائدة في مجال التصدي للعنف ضد النساء والفتيات، بما في ذلك الممارسات الضارة.

47 - وأقامت هيئة الأمم المتحدة للمرأة شراكة مع منظمة الصحة العالمية من أجل إطلاق إطار الوقاية الخاص بالمرأة والمعروف باسم "احترام المرأة" (RESPECT)، وذلك من أجل التأثير على واضعي السياسات وإنارة السبيل أمام استراتيجيات الوقاية الوطنية. وفي تنزانيا، شجعت الهيئة الحوارات المجتمعية من أجل النهوض بالمساواة بين الجنسين والحد من العنف، وذلك بإشراك 64 539 امرأة، ولا سيما في المناطق الريفية، بمن فيهن مسنات ونساء من ذوات الإعاقة.

48 - وبدعم تقني من هيئة الأمم المتحدة للمرأة، قام 32 بلدا بوضع و/أو تحسين مبادئ توجيهية وبروتوكولات وإجراءات تشغيل موحدة بهدف تقديم خدمات جيدة للناجيات (24 بلدا في عام 2019). ومن خلال برنامج الأمم المتحدة العالمي المشترك المعني بالخدمات الأساسية، الذي تنفذه هيئة الأمم المتحدة للمرأة وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الصحة العالمية ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، التزمت وزارة الصحة في كمبوديا بتوفير فحوص الأدلة الجنائية المجان في جميع المرافق الصحية للناجيات من الاغتصاب. وقادت هيئة الأمم المتحدة للمرأة منظومة الأمم المتحدة في تعزيز التحقيقات بشأن جرائم العنف ضد المرأة التي تجربها أجهزة إنفاذ القانون، وذلك بغية كفاءة استجابة عالية الجودة من جانب الشرطة والنظام القضائي لفائدة جميع النساء والفتيات. ويعالج هذا النهج، الذي تم اختباره جزئيا في الأردن وبنغلاديش وكوسوفو⁽³⁾، النقائص الفادحة في إجراءات التصدي من جانب وكالات إنفاذ القانون، مثل الوقاية وبناء المؤسسات ومواطن الاشتراك في المهام.

49 - وأشرفت هيئة الأمم المتحدة للمرأة على إنشاء 20 من الشراكات الجديدة في مجال المدن الآمنة والأماكن العامة الآمنة، وذلك من أجل منع العنف الجنسي والتصدي له في الأماكن العامة (مقابل 13 شراكة في عام 2019)، وساعدت على جمع البيانات لسد الثغرات في السياسات. وبدعم من الهيئة، تتوافر في 17 مدينة بيانات عن انتشار التحرش الجنسي ضد النساء والفتيات في الأماكن العامة (مقابل 8 مدن في عام 2019). وفي الفلبين، دعمت الهيئة بنجاح اعتماد قانون الأماكن الآمنة. ويحدد هذا القانون التحرش الجنسي ضد المرأة في الأماكن العامة بأنه عنف وانتهاك لحقوق الإنسان الخاصة بها، مسترشدا في ذلك ببلاغات الناجيات.

(3) جميع الإشارات إلى كوسوفو ينبغي أن تُفهم بالكامل وفق مقتضيات قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 1244 (1999).

50 - وبدعم من هيئة الأمم المتحدة للمرأة، أشرك 13 بلدا (مقابل 7 بلدان في عام 2019) قطاعات مختلفة من أجل القضاء على العنف الجنسي ضد النساء والفتيات في الأماكن العامة وذلك من خلال تحويل المعايير الاجتماعية. وبالشراكة مع القطاع الخاص، أقامت الهيئة مع شركة يونيليفر وغيرها من منتجي الشاي، شراكات مع الحكومات والمنظمات غير الحكومية والعاملات من أجل منع العنف ضد المرأة والتصدي له في قطاع الشاي، بما في ذلك في كينيا والهند.

51 - وينبع نجاح الهيئة في بلوغ النتيجة 4 من الشراكات القوية القائمة مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى ومن قيادتها الفكرية لسد الثغرات في السياسات والبرامج، بما في ذلك من خلال استحداث أدوات عملية قائمة على الأدلة، فضلا عن استخدام أنصار خارجيين مقنعين من قبيل سفراء النوايا الحسنة. ومن خلال مبادرة تسليط الضوء، تعمل الهيئة على إرساء أساس قوي للتنفيذ الفعال للسياسات والبرامج، وعلى تعزيز دورها بوصفها الكيان العالمي الرائد لتنسيق الجهود المتسقة المبذولة من أجل إنهاء العنف ضد النساء والفتيات.

هاء - النتيجة 5: تسهم النساء والفتيات في بناء السلام المستدام والقدرة على الصمود، ولديهن قدر أكبر من التأثير في هذين المجالين، كما يستفدن على قدم المساواة من الوقاية من الكوارث الطبيعية والنزاعات ومن العمل الإنساني

مجموع النفقات:		عدد البلدان والمناطق المشمولة:	
2018: 89,44 مليون		2018: 55	
2019: 110,53 ملايين		2019: 65	
1 القضاء على الفقر	2 الصحة الجيدة والرفاه	3 التعليم الجيد	4 المساواة بين الجنسين
5 المياه النظيفة والنظافة الصحية	6 مدن ومجتمعات محلية مستدامة	16 السلام والعدل والمؤسسات القوية	

52 - وثمة حاجة أكثر من أي وقت مضى إلى قيادة المرأة في بناء مجتمعات سلمية ومرنة وشاملة للجميع، وذلك بعد أن أصبحت النزاعات والأزمات الإنسانية أكثر تعقيدا وعنفا وطولا. ولئن كانت النتائج على مستوى النواتج مختلطة، فإنّ متوسط تحقيق المخرجات قد بلغ 136 في المائة (مقارنة بنسبة 138 في المائة في عام 2019).

الشكل 6: النتيجة 5
التقدم المحرز مقارنة بأهم الإنجازات في عام 2019

المؤشر		النتائج	
84 في المائة	1-13	119 في المائة	13
122 في المائة	2-13		
122 في المائة	3-13		
150 في المائة	4-13		
150 في المائة	1-14	150 في المائة	14
150 في المائة	2-14		
150 في المائة	3-14		
150 في المائة	1-15	150 في المائة	15
150 في المائة	2-15		
150 في المائة	3-15		

تقدم بنسبة تتراوح ما بين 0 و 59 في المائة ■ تقدم بنسبة تتساوي أو تتفوق 60 في المائة ■ تقدم بنسبة تتساوي أو تتفوق 90 في المائة ■

53 - واعتمدت أو استكملت عشر خطط عمل وطنية جديدة بشأن المرأة والسلام والأمن في عام 2019، بما في ذلك الخطط التي حظيت بمساعدة من الهيئة ضمن مجالات الدعوة والدعم المالي والفني. وتوجد في 79 في المائة من جميع الخطط أطر عمل للرصد ذات مؤشرات. واستفادت هيئة الأمم المتحدة للمرأة من دورها كأمانة لشبكة مراكز التنسيق المعنية بالمرأة والسلام والأمن لدعم الدعوة إلى تحسين رصد هذه الخطط وتوفير الموارد لها.

54 - وقد تضاعف تقريبا في عام 2019 عدد ممثلات المجتمع المدني اللاتي قدمن إحاطات إلى مجلس الأمن خلال الاجتماعات المخصصة لبلدان بعينها. واتخذ المجلس قرارين جديدين بشأن المرأة والسلام والأمن. وأدت الآراء المختلفة في المجلس والاتجاه نحو اتخاذ قرارات أقصر إلى الحد من حصة القرارات ذات المنظورات الجنسانية، التي انخفضت من 76,5 في المائة في عام 2018 إلى 61,2 في المائة في عام 2019. ويسرت هيئة الأمم المتحدة للمرأة، بوصفها أمانة فريق الخبراء غير الرسمي التابع لمجلس الأمن، إجراء تحليل أعمق للمساواة بين الجنسين ولحقوق المرأة في البلدان المتضررة من النزاعات.

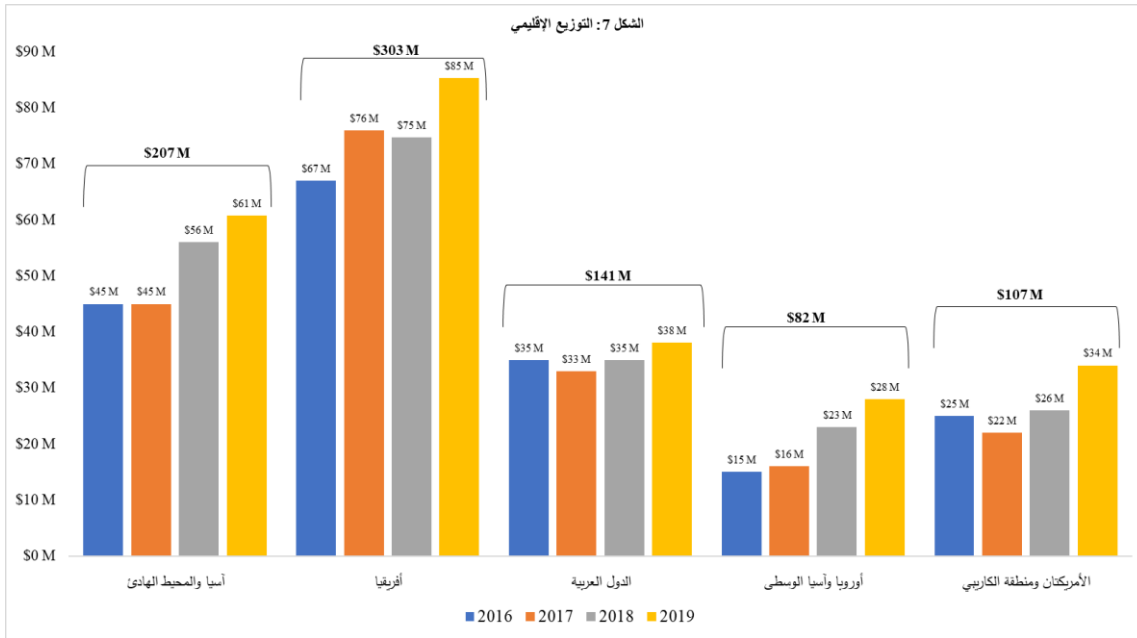
55 - وهيئة الأمم المتحدة للمرأة من الدعاة الرئيسيين للمشاركة الهادفة للمرأة في جميع مراحل عمليات السلام، وفي تدابير الاستجابة الإنسانية والإنعاش. وفي عام 2018، ورغم أنّ واحدة من ست عمليات سلام بقيادة الأمم المتحدة (أو بمشاركة من الأمم المتحدة في قيادتها) لم تشهد مشاركة نساء مفاوضات ضمن الوفود، فإن جميع أفرقة الوساطة شملت نساء وعقدت مشاورات مع المجتمع المدني. وسجل عدد منظمات وشبكات المجتمع المدني التي تحظى بدعم الهيئة المباشر من أجل المشاركة في عمليات السلام زيادة من 417 منظمة إلى 548 منظمة في عام 2018. وكان أثر المبادرات الطويلة الأجل واضحا في سورية، حيث تشكل النساء ما يقرب من 30 في المائة من أعضاء اللجنة الدستورية المؤلفة من 150 عضوا. وفي عام 2019، وبدعم من هيئة الأمم المتحدة للمرأة، شاركت 850 منظمة محلية من المنظمات التي تقودها المرأة ومنظمات الحقوق النسائية في تدابير الاستجابة الإنسانية والإنعاش.

- 56 - وفي عام 2019، دربت هيئة الأمم المتحدة للمرأة 120 من الأفراد النظاميين الإناث من أجل الانضمام إلى عمليات حفظ السلام. وعقب إطلاق صندوق مبادرة إلسي للمرأة النظامية في عمليات السلام، نسقت الهيئة جولة البرمجة الأولى.
- 57 - وبالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والاستجابة السريعة في مجال العدالة، نشرت الهيئة 28 خبيراً للتحقيق في العنف الجنسي المتصل بالنزاعات في عام 2019. وساعد الدعم الآخر على تعزيز 150 مؤسسة في مجال العدالة والأمن.
- 58 - وواصلت هيئة الأمم المتحدة للمرأة شراكاتها القوية مع مكتب دعم بناء السلام وصندوق بناء السلام بالأمم المتحدة. وفي عام 2019، خصص الصندوق 14,3 في المائة من الموارد البرنامجية للمشاريع التي تشكل فيها المساواة بين الجنسين هدفاً رئيسياً، بعد أن كانت هذه النسبة تبلغ 11 في المائة في عام 2018.
- 59 - وفي عام 2019، جمع صندوق المرأة للسلام والعمل الإنساني 19 مليون دولار لتقديم دعم مباشر لحقوق المرأة والمنظمات التي تقودها المرأة ضمن سياقات النزاع والشؤون الإنسانية. ويدعم الصندوق أكثر من 100 منظمة من منظمات المجتمع المدني على مستوى القواعد الشعبية.
- 60 - ولهيئة الأمم المتحدة للمرأة دور أساسي في كفالة أن تكون المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات موطن التركيز في تنسيق الشؤون الإنسانية على الصعيد العالمي. وفي عام 2019، وفي البلدان التي تتواجد فيها الهيئة، كان لدى 83 في المائة من مجموعات العمل الإنساني خبرة جنسانية مكرسة في مجال الشؤون الجنسانية. ومن الاستعراضات العامة للاحتياجات الإنسانية المتاحة للجمهور في عام 2019، كانت نسبة 73 في المائة منها تتطوي على بيانات مصنفة حسب نوع الجنس والسن وعلى تحليل جنساني.
- 61 - وفي عام 2019، قدمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة الدعم إلى 508 531 امرأة وفتاة وإلى 28 449 رجلاً وصبياً بشأن سبل العيش والحماية وخدمات الوقاية من العنف القائم على نوع الجنس بين اللاجئين والمشردين داخلياً والتصدي له، بما في ذلك ضمن سياق اللاجئين الروهينغيا وأزميتي سورية وفنزويلا، فضلاً عن الاستجابة لإعصار إيداي. وعزز ما مجموعه 116 763 من النساء والفتيات المتضررات من الأزمات (مقابل 81 537 امرأة وفتاة في عام 2019) المشاركة في إدارة مخيمات اللاجئين وصنع القرار في المجتمعات المضيفة.
- 62 - وأسهمت الهيئة في خطط مواجهة الكوارث وفق منظور جنساني وفي تقييمات الاحتياجات داخل 41 بلداً، وبما يشمل 181 مليون شخص، وذلك بالتعاون الوثيق مع الحكومات الوطنية ومع 562 منظمة نسائية.
- 63 - وفي عام 2019، قامت الهيئة بتجميع عملها المتعلق بالسلام والأمن والإجراءات الإنسانية ضمن نفس الوحدة المؤسسية لتقديم الدعم الشامل لكافة المجالات الرابطة بين الشؤون الإنسانية والإنمائية وشؤون إحلال السلام. وسيساعد ذلك على سد الفجوة بين الاستثمارات في المبادرات القصيرة الأجل التي تركز على الأزمات وفي جهود الوقاية وبناء السلام على المدى الطويل لضمان الاستدامة، وسيكون بمثابة عنصر أساسي في الاستجابة لجائحة كوفيد-19 ولمخلفاتها. وعقب التقييم المؤسسي لعام 2019 بشأن العمل الإنساني والاستجابة للأزمات، ستعزز الهيئة الشراكات الاستراتيجية مع الوكالات الإنسانية والمنظمات المحلية التي تقودها النساء من أجل مواصلة تعزيز ما تقوم به من عمل معياري وتنسيقي.

واو - نفقات البرامج ونوع المساهمة

64 - بلغ إجمالي نفقات البرامج في عام 2019 رقمًا قياسيًّا قدره 326,1 مليون دولار، وسجل بذلك زيادة عن مبلغ 285,7 مليون دولار الذي تحقق عام 2018. وزادت النفقات في المكاتب الميدانية بنسبة 98 في المائة على مدى السنوات الخمس الماضية. ونسبة 14 في المائة من مجموع النفقات البرنامجية للهيئة هي جزء من البرامج المشتركة، بينما تبقى مسألة المساواة بين الجنسين هي مجال البرمجة المشتركة الأكثر شيوعًا.

65 - ومن الناحية الجغرافية، استأثرت إفريقيا جنوب الصحراء بالمستوى الأعلى من النفقات البرنامجية، تعقبها آسيا والمحيط الهادئ (الشكل 7). ومن الناحية المواضيعية، استأثر السلام والأمن والعمل الإنساني بالمستوى الأعلى من النفقات (111 مليون دولار)، يليه إنهاء العنف ضد المرأة (77 مليون دولار).



66 - واستمرت خدمات تنمية القدرات والمساعدة التقنية تُقدَّم في معظم البلدان (87 بلداً في عام 2019 و 84 بلداً في عام 2018) فضلاً عن جهود الدعوة والتعبئة الاجتماعية. وتم تنسيق أعمال منظومة الأمم المتحدة في 77 بلداً، بعد أن كان هذا الرقم 69 في عام 2018، وقُدِّمت المشورة المتكاملة في مجال السياسات في 60 بلداً، بعد أن كان هذا الرقم 56 في عام 2018.

ثالثاً - تقييم الفعالية والكفاءة من الناحية التنظيمية

67 - أسفرت الجهود التي بذلتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة من أجل تعزيز الأداء التنظيمي عن نتائج إيجابية عموماً في عام 2019، حيث تحقق أداء جيد ضمن 70 في المائة من مؤشرات المخرجات (الشكل 1). وعلى ضوء النتائج الرئيسية المستخلصة من التقييمات والتقديرات، تجري الهيئة عملية تغيير من أجل مواجهة التحديات التنظيمية الرئيسية. وسيكون للتغييرات المتوقعة آثار إيجابية على أداء المنظمة بشكل عام ضمن منظومة إنمائية للأمم المتحدة أعيد تنظيمه.

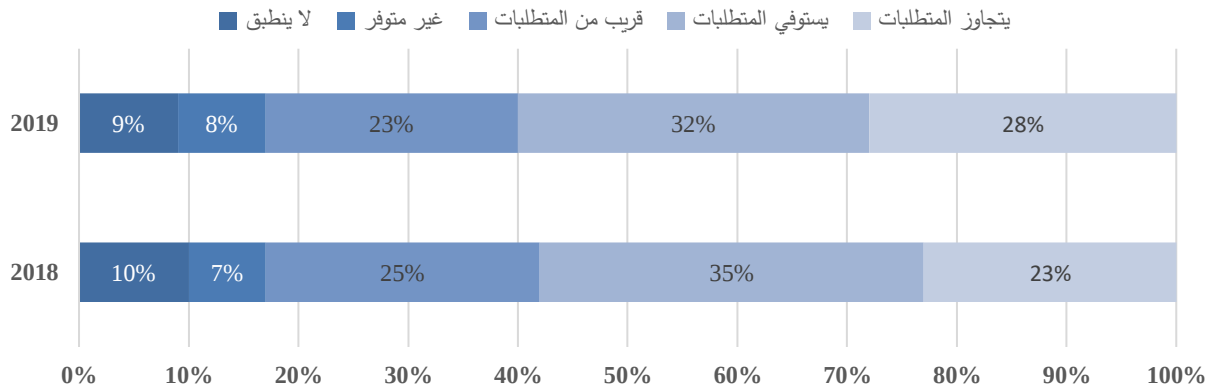
ألف - المخرج 1: تعزيز التنسيق والاتساق والمساءلة لمنظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بالالتزام بتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

68 - تجاوز الأداء ضمن إطار هذا المخرج المعالم المحددة.

69 - وسجلت نسبة أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية أو أطر عمل الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة التي تتضمن نتائج جنسانية على مستوى النواتج ارتفاعا لتصل إلى 72,3 في المائة في عام 2019.

70 - وفي إطار خطة العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة، قدم 68 كيانا من كيانات الأمم المتحدة تقارير عن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (خطة العمل على نطاق المنظومة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة - الإصدار الثاني)، حيث استوفت نسبة 60 في المائة من هذه الكيانات المتطلبات أو تجاوزتها. والكيانات التي تتعقب المخصصات والنفقات وتبلغ عنها باستخدام المؤشرات الجنسانية زادت نسبتها من 36 في المائة في عام 2018 إلى 41 في المائة في عام 2019.

الشكل 8: التصنيفات العامة لمؤشرات الإصدار الثاني من خطة العمل على نطاق المنظومة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة لمنظومة الأمم المتحدة، 2018-2019



المصدر: حسابات التصنيفات العامة لمنظومة الأمم المتحدة مستندة إلى 1 256 من التصنيفات الفردية المستقاة من 68 كيانا يقدم تقاريره عن 17 من مؤشرات الأداء ضمن الإصدار الثاني من خطة العمل على نطاق المنظومة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

71 - وواصلت هيئة الأمم المتحدة للمرأة إدارة قاعدة بيانات المواهب النسائية في المناصب العليا داخل منظومة الأمم المتحدة، واقترحت نحو 50 مرشحة لشغل مناصب عليا. وقدمت المشورة أو الدعم التقني في مجال المساواة بين الجنسين إلى 59 كيانا من كيانات الأمم المتحدة و 56 مكتبا من مكاتب الأمم المتحدة، بما في ذلك تنفيذ المبادئ التوجيهية لتهيئة بيئة تمكينية في منظومة الأمم المتحدة من أجل النهوض باستراتيجية الأمين العام على نطاق المنظومة بشأن المساواة بين الجنسين.

72 - وترأست هيئة الأمم المتحدة للمرأة فرقة عمل الأمين العام الرفيعة المستوى المعنية بالتمويل من أجل المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، التي تتألف من 14 كيانا وإدارة بالأمم المتحدة، لتقوم باستعراض ميزانيات/نفقات الأمم المتحدة على نطاق المنظومة، وتقديم توصيات بشأن كيفية زيادة التمويل من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين. وتهدف التوصيات، التي أقرها الأمين العام، إلى تعزيز تنسيق البيانات المالية واتساقها وقابليتها للمقارنة على نطاق المنظومة وحفز العمل من أجل الاستثمارات المالية للتجديد بإحراز تقدم في المساواة بين الجنسين على نطاق خطة عام 2030.

73 - وواصلت هيئة الأمم المتحدة للمرأة التنسيق بشأن السياسات والبرامج الصحية مع منظمة الصحة العالمية وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة اليونسيف وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والبنك الدولي، وذلك ضمن شراكة الوكالات الست من أجل صحة المرأة والطفل والمراهقين. وبوجه عام، بلغ الدعم الذي تقدمه الهيئة للمبادرات المراعية للمنظور الجنساني والمتعلقة بالصحة الإنجابية وبصحة الأم والوليد والأطفال والمراهقين 30 بلدا في عام 2019.

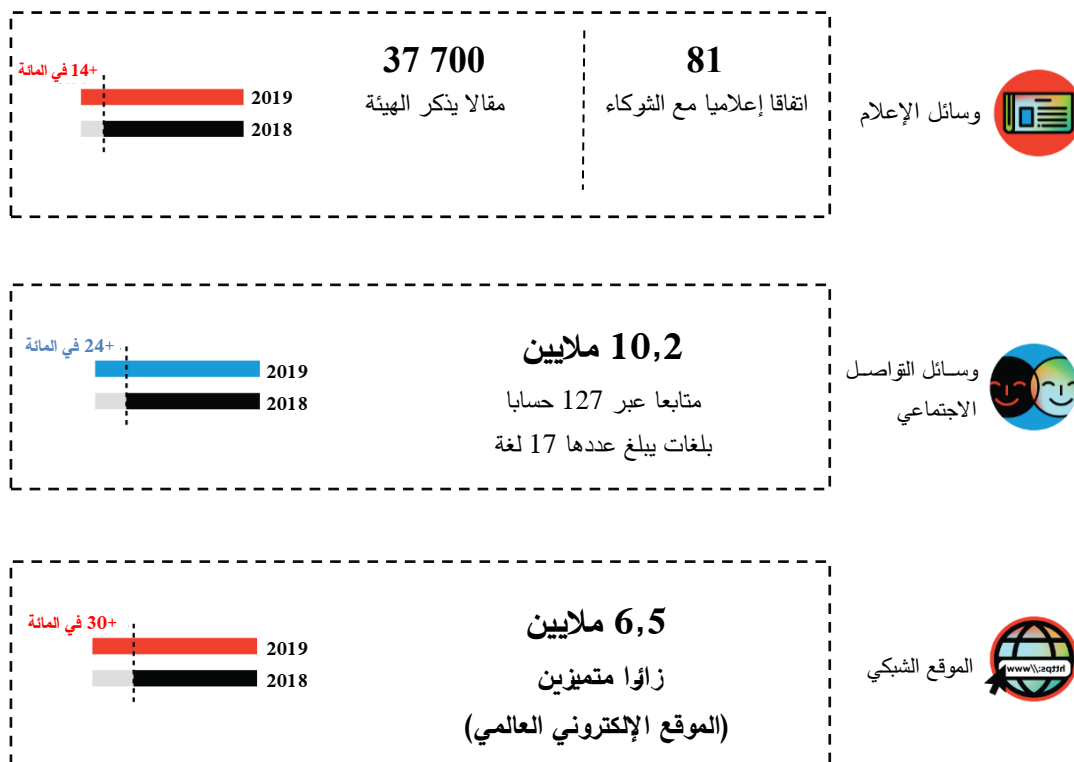
باء - المخرج 2: زيادة مشاركة الشركاء دعماً لولاية هيئة الأمم المتحدة للمرأة

74 - لا تزال هيئة الأمم المتحدة للمرأة شريكا موثوقا به في مجال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، حيث حققت معدل متوسطة للأداء قدره 103 في المائة ضمن إطار هذا المخرج (99 في المائة في عام 2019).

75 - وزادت الهيئة من دعمها للمجتمع المدني من خلال تركيز التمويل والاهتمام الموجهين نحو عمليات استعراض تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد مرور 25 سنة على اعتماده (بيجين+25)، فضلا عن منتدى جيل المساواة. غير أن عدم الاتساق في تجسيد هذه الأنشطة ضمن أدوات التخطيط قد شوه الأداء وفق مؤشرين من كل ثلاثة مؤشرات. واستشرافا للمستقبل، ستحرص الهيئة على إدراج العمل مع الجهات الفاعلة في المجتمع المدني على نحو أكثر منهجية ضمن مذكراتها الاستراتيجية وخطط عملها السنوية. وفي عام 2019، دعمت الهيئة 57 مبادرة من مبادرات الأفرقة الاستشارية للمجتمع المدني وواصلت في 24 بلدا إشراك الرجال والفتيان و/أو المنظمات الدينية على نحو استراتيجي. وأعطت الهيئة الأولوية لمشاركة الشباب من خلال مشاورات وآليات أوسع نطاقا، بما في ذلك فرقة عمل الشباب المعنية بيجين + 25.

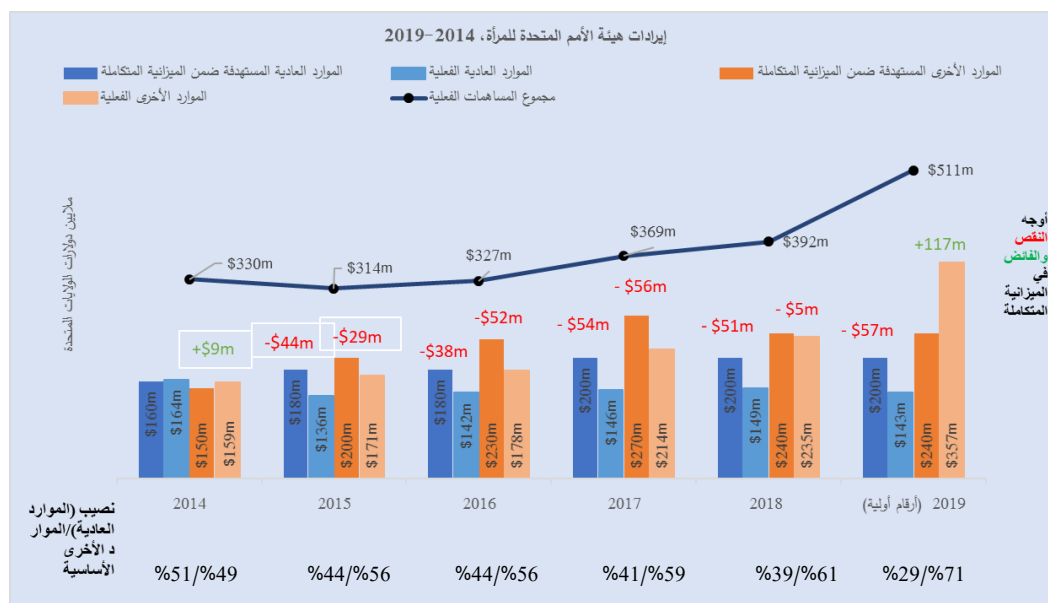
76 - وحققت الهيئة كل الأهداف المرسومة لعام 2019 بشأن الاتصالات، أو تجاوزتها (الشكل 9). وتمكن حركة التضامن المعروفة باسم "لرجل نصير المرأة" من الوصول إلى جمهور متزايد بلغ 2,3 مليون مؤيد (مقابل 2,15 مليون مؤيد في عام 2019) وظلت نموذجا فعالا للاستفادة من القطاع الخاص في تحقيق المساواة بين الجنسين. وواصل سفراء النوايا الحسنة الثلاث عشرة التابعون للأمم المتحدة القيام بدور رئيسي في النهوض بالخطط المرسومة فيما يتعلق بجماهير متنوعة.

الشكل 9: الاتصالات والدعوة

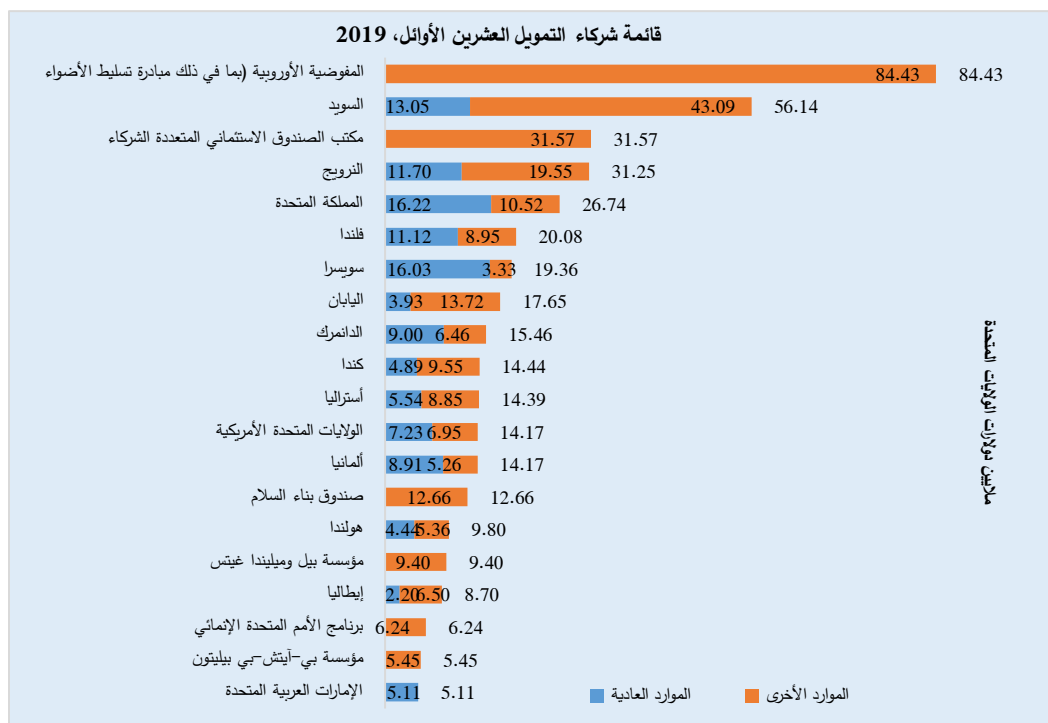


77 - ولأول مرة، تجاوز مجموع إيرادات هيئة الأمم المتحدة للمرأة مبلغ 500 مليون دولار. غير أن الموارد العادية انخفضت إلى أقل من حصة 30 في المائة المنصوص عليها في اتفاق التمويل (الشكل 10).

الشكل 10: تعبئة الموارد



النمو في عام 2018 مقابل النمو في عام 2019	30%+	8%+	4%+	52%+
	التنويعات	مجموع التمويل من الشوكاء	الدول الأعضاء المساهمة في المورد العادية	المورد الأخرى



213
مجموع شوكاء التمويل

113
الدول الأعضاء التي قدمت مساهمات إلى هيئة الأمم المتحدة للمرأة

106
الدول الأعضاء التي أسهمت في المورد العادية

جيم - المخرج 3: برامج عالية الجودة عبر المعرفة والابتكار والإدارة القائمة إلى النتائج والتقييم

78 - تواصل هيئة الأمم المتحدة للمرأة تحسين نوعية برامجها، حيث بلغ متوسط معدل التحصيل في إطار هذا المخرج 99 في المائة (مقابل 98 في المائة في عام 2019). وعلى ضوء مشروع تجريبي أجري في منطقة آسيا والمحيط الهادئ في عام 2019، ستقوم هيئة الأمم المتحدة للمرأة باستعراضات للحافظة على نطاق المنظمة وذلك بغية مواصلة تعزيز البرمجة الجيدة النوعية.

79 - وفي عام 2019، عززت الهيئة مكانتها كمركز معرفة في مجال المساواة بين الجنسين، وذلك بسبل منها تيسير التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في 46 بلدا، وإصدار تقريرين رئيسيين جديدين، هما تقدم نساء العالم في الفترة 2019-2020 والأسر في عالم متغير، والدراسة الاستقصائية العالمية عن دور المرأة في التنمية. وتجاوزت الاستشهادات بالمنتجات المعرفية للهيئة وعمليات تنزيلها الأهداف المرسومة بهذا الشأن. وأصبحت الموجزات القطرية عن المساواة بين الجنسين تشكل مدخلات هامة في التحليلات القطرية المشتركة وأطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة. وواصل مركز التدريب التابع لهيئة الأمم المتحدة للمرأة توسيع نطاق الاتصال بشأن الأولويات المواضيعية.

80 - وفي عام 2019، أطلقت الهيئة البرنامج العالمي المعلن "هي تبتكر"، الذي هو بمثابة المبادرة الرائدة الثانية التي وضعت في إطار التحالف العالمي للابتكار من أجل التغيير. وساهمت الهيئة في فرقة العمل التابعة للأمين العام والمعنية بالتمويل الرقمي لأهداف التنمية المستدامة. وقام اثنا عشر مكتباً باستكشاف ابتكارات رقمية (مقابل 6 مكاتب في عام 2019) ونفذت 12 مبادرة مع شركاء من القطاع الخاص لتوسيع نطاق الابتكارات (مقابل 5 ابتكارات في عام 2019).

81 - وواصلت الهيئة تعزيز الإدارة القائمة على النتائج والمراعية للمنظور الجنساني، كما يتضح من زيادة تحسن متوسط درجات الجودة ضمن المذكرات الاستراتيجية، الذي ارتفع إلى 80 في المائة في عام 2019. وصنفت نسبة 68 في المائة من التقييمات التي أدارتها الهيئة على أنها "جيدة" أو "جيدة جدا"، وذلك نزولا من نسبة 88 في المائة في عام 2018. ويرتبط هذا الانخفاض بالتغيرات في منهجية التقييم العالمية التي بدأ العمل بها في عام 2018، والتي رفعت معايير الجودة.

دال - المخرج 4: تحسين إدارة الموارد المالية والبشرية سعياً لتحقيق نتائج

82 - بلغ معدل الأداء ضمن إطار هذا المخرج نسبة 92 في المائة في المتوسط. وبلغت درجة الكيان فيما يتعلق بالمبادرة الدولية للشفافية في المعونة 85، بعد أن كانت 78 في عام 2018.

83 - وواصلت هيئة الأمم المتحدة للمرأة الاستفادة من الخدمات المشتركة، متجاوزة الأهداف المنشودة لعام 2019، ولا سيما فيما يتعلق بأماكن العمل المشتركة والخدمات المالية وخدمات المشتريات. وأبلغ خمسة وعشرون في المائة من المكاتب القطرية عن انبعاثات غازات الدفيئة الناتجة عن السفر والعمليات، وهو ما يتجاوز الهدف المنشود وقدره 20 في المائة.

84 - وفي عام 2019، جعلت هيئة الأمم المتحدة للمرأة الدعم البالغ الأهمية أقرب إلى قوتها العاملة الميدانية من خلال إضفاء طابع اللامركزية الكاملة على وظيفة الجهات الشريكة العاملة في مجال الموارد البشرية. وجرى تعزيز إدارة الأداء على نطاق المنظمة، حيث ارتفع الامتثال إلى 80 في المائة بفضل اتباع سياسة منقحة واستخدام أدوات جديدة.

85 - وتحسنت دقة مواعيد تقديم تقارير الجهات المانحة لتبلغ نسبة 73 في المائة، وإن كانت أقل من الهدف المنشود الرئيسي لعام 2019. وفي عام 2020، وللتعجيل بإحراز تقدم، سيجري تحديث التوجيهات المؤسسية بشأن الإبلاغ المقدم من الجهات المانحة وذلك بغية تعزيز المساءلة والرقابة على الصعيد الإقليمي.

86 - وتلقت الهيئة الرأي التدقيقي غير المشفوع بتحفظات الثامن على التوالي بشأن مراجعة الحسابات للسنة المالية المنتهية في عام 2018. وعلى الرغم من أن معدل تنفيذ توصيات المراجعة الداخلية للحسابات ظل مرتفعاً (99 في المائة)، فلم تُنفذ سوى نسبة 32 في المائة من توصيات المراجعة الخارجية للحسابات، وذلك لأنها تتصل بعمليات معقدة تتطلب استثمارات ومشاورات واسعة النطاق. ويجري إحراز تقدم في سبيل التأكد من التنفيذ.

87 - واستمرت الجهود الرامية إلى تنفيذ خطة إدارة مخاطر الغش. وحسّنت الأدوات السحابية الجديدة الأمن السيبراني. ويمتثل ست وتسعون في المائة من المكاتب لخطط وعمليات استمرارية تصريف الأعمال.

رابعاً - النتائج المستخلصة من استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية للفترة 2018-2021، والدروس المستفادة، وسبل المضي قدماً

88 - أُجري استعراض منتصف المدة من خلال استعراض شامل للتقييمات والتقريرات المستقلة، بما في ذلك تقييم الفترة 2017-2018 الذي أجرته شبكة تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، والتجميع الوصفي لتقييمات هيئة الأمم المتحدة للمرأة للفترتين 2017-2018 و 2018-2019، وكذلك المشاورات الداخلية والخارجية. وترد في هذا الفرع النتائج الرئيسية والدروس المستفادة والخطوات التالية، بما في ذلك التوصيات المتعلقة بالخطة الاستراتيجية للفترة 2022-2025.

ألف - أثر كوفيد-19 على مبادرات هيئة الأمم المتحدة للمرأة

89 - لما كانت هيئة الأمم المتحدة للمرأة بصدد إنجاز استعراض منتصف المدة، ضرب مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) في العالم مخلفاً أضراراً مدمرة. ورغم أنّ البيانات الأولية تشير إلى أن معدلات الوفيات قد تكون أعلى لدى الرجال، فإن الجائحة تترتب عليها عواقب اجتماعية واقتصادية كبيرة على النساء والفتيات. ويتجلى الأثر التفاضلي بوضوح في زيادة مسؤوليات المرأة في مجال الرعاية، وتعطل العمل الرسمي وغير الرسمي، وعدم الحصول على الرعاية الصحية، فضلاً عن الزيادات الهائلة في حالات العنف العائلي. وعلى الصعيد العالمي، تشكل النساء 70 في المائة من القوة العاملة في مجال الصحة، وهن يعملن على الأرجح في الخطوط الأمامية، ولا سيما الممرضات والقابلات والعاملات في مجال الصحة المجتمعية. ومع ذلك، لا تزال قيمة عملهن وإسهاماتهن مبخوسة يتقاضين عليهما أجراً أقل. وتتطلب هذه الآثار من هيئة الأمم المتحدة للمرأة أن تكيف تدخلاتها مع السياق الحالي.

90 - ومنذ بداية الجائحة، دعت هيئة الأمم المتحدة للمرأة إلى مراعاة الأبعاد الجنسانية في الاستجابة الفورية والإنعاش الطويل الأجل. وشددت على الإسهامات الفريدة التي يمكن أن تقدمها المرأة في الوقاية من كوفيد-19 والتصدي له. ومن خلال موجزات السياسات، والمقالات الفكرية الرائدة، ومنتجات الاتصال، استفادت هيئة الأمم المتحدة للمرأة من المعارف المستمدة من الأوبئة السابقة وقدمت المشورة بشأن الآثار

المحتملة والاستجابات المناسبة. وقد نُشرت البيانات الجنسانية على نطاق واسع من خلال مركز بيانات الإحصاءات المتعلقة بالنساء. وشاركت هيئة الأمم المتحدة للمرأة على نحو استباقي مع منظومة الأمم المتحدة في إدماج المنظورات الجنسانية على نطاق الاستجابات المنسقة وآليات التمويل.

91 - ويركز إطار استجابة هيئة الأمم المتحدة للمرأة على خمس أولويات هي:

- 1 - ضمان تمثيل المرأة على قدم المساواة في جميع خطط مواجهة كوفيد-19 وصنع القرار بشأنها؛
- 2 - التصدي للزيادات في نسق العنف ضد النساء والفتيات، بسبل منها الدعم المنسق المقدم من الأمم المتحدة؛
- 3 - تطبيق منظور جنساني مقصود على برامج الحماية الاجتماعية والحواجز الاجتماعية والاقتصادية؛
- 4 - معالجة اقتصاد الرعاية، المدفوع الأجر وغير المدفوع الأجر، بسبل منها إشراك الرجال والفتيات؛
- 5 - دعم إنشاء آليات تنسيق مكرسة وإتاحة البيانات الجنسانية وتحليلها.

92 - واستناداً إلى هذه الأولويات، وفي إطار أفرقة الأمم المتحدة القطرية، أعادت المكاتب الميدانية برمجة الأنشطة بالتشاور مع الجهات الشريكة الوطنية وبغية مواجهة الجائحة. وشملت بعض التدخلات الفورية ما يلي: تقديم المساعدة التقنية لإجراء تقييمات وعمليات مسح وتحليلات سريعة؛ وتقديم الدعم لمنظمات المجتمع المدني للمساهمة في جهود الاستجابة؛ ودعم خطوط الاتصال المباشر والملاحي وخدمات الإحالة التي تتصدى للعنف ضد المرأة، بما في ذلك عن طريق الاستفادة من التكنولوجيات الجديدة؛ ودعم برامج الحماية الاجتماعية التي تفيد النساء، بمن فيهن المسنات؛ ووضع خطط للتخفيف من حدة المخاطر.

93 - واتخذت هيئة الأمم المتحدة للمرأة أيضاً تدابير سريعة لضمان سلامة وأمن قوتها العاملة، وضمان استمرارية تصريف الأعمال في الوقت نفسه.

94 - وإقراراً منها بالآثار الطويلة الأجل للجائحة واحتمال بطء عملية التعافي، بدأت هيئة الأمم المتحدة للمرأة عملية لإعادة ترتيب الأولويات المؤسسية هدفها تقييم الآثار المتوقعة على تنفيذ الخطة الاستراتيجية، إضافة إلى الوقوف على مدى ضرورة تركيز حافظة برامجها لكفالة استمرار جدوها في السياق الحالي. وستعمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة عن كثب مع المجلس التنفيذي في هذه العملية.

باء - أهمية الخطة الاستراتيجية في سياق استعراض تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد مرور 25 سنة على اعتماده (بيجين +25) وعقد العمل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة

95 - أكد استعراض منتصف المدة أن أولويات هيئة الأمم المتحدة للمرأة لا تزال تكتسي أهمية في دعم تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين تنفيذاً تاماً وفعالاً ومعتزلاً، وكذلك تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 تنفيذاً يراعي المنظور الجنساني. ورغم أن بعض المجالات تتطلب استثمارات أكبر، فإن نتائج وتوصيات استعراض وتقييم !بيجين+25 تتماشى إلى حد كبير مع أولويات هيئة الأمم المتحدة للمرأة.

96 - وأبرز استعراض وتقييم! بيجين+25 أنه على الرغم من الإنجازات التي تحققت في بعض المجالات، فإن التقدم المحرز نحو تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة لم يكن سريعاً أو كبيراً بما فيه الكفاية. فلا تزال هناك ثغرات وعقبات رئيسية، بما في ذلك الحواجز الهيكلية والممارسات التمييزية وتأنيث الفقر. وقد أسهمت الإصلاحات القانونية والسياساتية الرجعية، وإخواء المؤسسات الرئيسية المكلفة بالنهوض بالمساواة بين الجنسين، وتقليص الحيز المدني لمنظمات حقوق المرأة، في تعطيل أو عكس مسار المكاسب التي تحققت بشق الأنفس. وتضررت على نحو خاص النساء والفتيات اللاتي يواجهن أشكالاً متعددة ومتداخلة من التمييز. وقد ظهرت تحديات جديدة، بما في ذلك تغير المناخ، وأعداد غير مسبقة من النازحين، والتكنولوجيات الجديدة. وتقضى الحاجة، أكبر من أي وقت مضى، إجراء تحولات هيكلية طويلة الأجل ومستدامة للنهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

97 - ولا تزال الولاية الثلاثية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة وخطتها الاستراتيجية وثقتي الصلة بالتصدي للتحديات والفرص التي حددها استعراض! بيجين+25. وستعمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة بشكل شامل لجميع مجالاتها المواضيعية، وستبحث في الوقت نفسه عن فرص للتركيز على بعض أولويات بيجين+25 بما يتماشى مع ميزاتها النسبية. وتشمل هذه التدابير تقديم الدعم لما يلي:

- 1 - إلغاء جميع القوانين التمييزية، وضمان استفادة جميع النساء والفتيات من القوانين والسياسات والبرامج؛
- 2 - اتخاذ تدابير لمعالجة الرعاية غير المدفوعة الأجر والعمل المنزلي، وتعزيز نظم الحماية الاجتماعية للنساء والفتيات؛
- 3 - تشجيع الشابات والحركات النسوية الشابة على المشاركة في صنع القرار؛
- 4 - تعزيز جمع الإحصاءات الجنسانية وتحليلها واستخدامها؛
- 5 - تسخير إمكانات التكنولوجيا والابتكار لتحسين حياة النساء والفتيات، والتصدي لعنف الفضاء السيبراني الموجه ضد النساء والفتيات؛
- 6 - النهوض بقيادة النساء والفتيات وبالمنظورات الجنسانية في مجال العمل البيئي والمناخي؛
- 7 - تعزيز حماية النساء والفتيات ومشاركتهم في جميع مراحل عمليات السلام وجهود الوساطة.

98 - وتتطوي القضايا الرئيسية الشاملة على تغيير المعايير الاجتماعية والتصدي للقوالب النمطية الجنسانية، بسبل منها إشراك الرجال والفتيان. وسيتم بذل المزيد من العناية في تضمين البرمجة مبدأ عدم ترك أي أحد خلف الركب وبناء القدرات، وبذلك استناداً إلى الأدلة وبهدف تحقيق نتائج قابلة للقياس. ومن شأن الانتظام أكثر في توكي النهج الشاملة لعدة مواضيع في البرمجة أن يساعد على تجنب التداخلات المنعزلة وتحقيق تغيير مستدام وتحولي.

99 - وستعتمد هيئة الأمم المتحدة للمرأة على العمليات ذات الصلة، من قبيل المساواة بين الأجيال، لتجديد زخم الجهود الداعمة لتنفيذ منهاج العمل. وستعمل الهيئة على تحقيق المواءمة المثلى بين الخطة الاستراتيجية الجديدة ونتائج مؤتمر! بيجين+25 وقرار مجلس الأمن 1325 وأولويات عقد العمل، ولا سيما

الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة الذي ينطوي على إمكانية تحقيق نتائج على نطاق خطة عام 2030 بأسرها.

جيم - إصلاحات منظومة الأمم المتحدة وما تتيحه من فرص وتطرعه من تحديات

100 - لقد كان لإصلاحات منظومة الأمم المتحدة إلى حد كبير آثار إيجابية على قدرة هيئة الأمم المتحدة للمرأة على النهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة على نطاق منظومة الأمم المتحدة وتعزيز التعاون فيما بين الوكالات. ومن أجل تعزيز هذه المكاسب وتحقيق نتائج ملموسة لصالح النساء والفتيات، سيكون من المهم تعزيز الحوافز وتدابير المساءلة على نطاق المنظومة.

101 - وإصلاحات منظومة الأمم المتحدة بمثابة تغييرات هامة في بيئة تشغيل منظومة الأمم المتحدة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة. فخطة عام 2030 والتزامها بعدم ترك أحد خلف الركب هما الآن مدمجان بقوة في عمل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وهناك الآن هيكل تنسيقي معزز ينطوي على دور مكثف للمنسقين المقيمين. ومن المتوقع أن تفرض هذه التغييرات على هيئة الأمم المتحدة للمرأة مطالبات متزايدة لتوفير قيادة وخبرة فكرية شاملة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة لفائدة منظومة الأمم المتحدة على جميع المستويات. وبالمثل، ثمة تركيز قوي على دور الهيئة في قيادة التنسيق على نطاق المنظومة بشأن المساواة بين الجنسين.

102 - وقد حرصت الهيئة على تنزيل مسألة المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في صميم الهياكل والعمليات الجديدة والمنقحة التي تدعم خطة عام 2030. وتشمل هذه الهياكل والعمليات الوثائق التوجيهية لإطار التعاون من أجل مكافحة المنظور الجنساني، ومؤشرات المساواة بين الجنسين، وأدوات تعميم مراعاة المنظور الجنساني، وكذلك الجهود الرامية إلى تحقيق التكافؤ بين الجنسين.

103 - ويجب تعزيز الحوافز وتدابير المساءلة الهادفة إلى التعجيل بإحراز تقدم في مجال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وتنفيذ خطة عام 2030 على نحو يراعي المنظور الجنساني، ولا سيما في البلدان التي تكون فيها هيئة الأمم المتحدة للمرأة وكالة غير مقيمة أو ذات موارد محدودة. وستواصل الهيئة الاستفادة من تعاونها الوثيق مع صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ومع مكتب تنسيق التنمية، وهي ستشارك بنشاط في جميع مسارات الإصلاح والاستعراضات الإقليمية للنهوض باعتبارات المساواة بين الجنسين.

104 - والمؤشرات الأولية المستمدة من دراسة استقصائية للمكاتب الميدانية التابعة للهيئة تشير إلى أن الإصلاحات تؤثر تأثيراً إيجابياً في التعاون بين الوكالات وفي عمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة. وأدى إطار المساءلة المتبادلة إلى إدخال تحسينات كبيرة على دور المنسقين المقيمين في التعاون بين الوكالات ودعم الجهود الرامية إلى تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وأُتيحت لهيئة الأمم المتحدة للمرأة المزيد من الفرص لكي تتعاون مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية، بسبل منها الدعوة المشتركة والبرمجة المشتركة.

105 - بيد أن تجزئة التمويل تمثل عقبة رئيسية أمام التعاون. فعلى الرغم من أن المنافع المتبادلة لاتفاق التمويل تبشر بالخير، فإنها لم تتحقق بعد بالكامل. وقد سعت هيئة الأمم المتحدة للمرأة من خلال الحوارات المنظمة بشأن التمويل والمشاورات غير الرسمية المشتركة بشأن اتفاق التمويل، إلى تعزيز الالتزامات المتبادلة والمساءلة، وتحسين نوعية التمويل والنتائج المشتركة. ويلزم أن تضاعف الجهات المانحة ومنظومة

الأمم المتحدة الإنمائية من جهودها من أجل إيجاد الحوافز الكفيلة باتباع نهج متسقة تتماشى مع ولاية كل منها.

106 - وقد دأبت المكاتب الميدانية على إبراز البرامج المشتركة بوصفها فرصة استراتيجية للتعبيل بإحراز تقدم في مجال المساواة بين الجنسين. وترى هيئة الأمم المتحدة للمرأة فرصة كبيرة في الاستفادة من وظيفتها التنسيقية لمنظومة الأمم المتحدة، بطرق منها تعزيز المساءلة على نطاق المنظومة عن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وذلك بغية تعميم مراعاة المنظور الجنساني بصورة منهجية في أطر التعاون.

107 - وستواصل هيئة الأمم المتحدة للمرأة اغتنام الفرص الناشئة عن الإصلاحات والاستفادة من منظومة الأمم المتحدة من خلال آليات التنسيق والمساءلة في منظومة الأمم المتحدة من أجل تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ضمن جميع مجالاتها ذات الأولوية. وستعزز الهيئة التنسيق القائم على النتائج عن طريق تحسين إدماجها في أدوات البرمجة الخاصة بها، بطرق منها الاستفادة من البرامج المشتركة والتقييمات القطرية الموحدة/أطر التعاون. وهي ستقوم بذلك ضمن طائفة من السياقات، كالصلة بين الشؤون الإنسانية والشؤون الإنمائية وروابطها بالسلام، وذلك باستخدام أدوات من قبيل الملامح القطرية للمساواة بين الجنسين، وسجلات الأداء في مجال التوازن بين الجنسين المشتركة بين الأفرقة القطرية وخطة العمل على نطاق المنظومة، وتقرير وتحليلات إطار المساءلة في المسائل الجنسانية للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات. وستعزز هيئة الأمم المتحدة للمرأة أيضا الإبلاغ المنسق والمتكامل مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى.

دال - تعزيز التركيز البرنامجي من خلال اتباع نهج أكثر انتظاما وقياس أفضل

108 - حققت هيئة الأمم المتحدة للمرأة نتائج هامة في بلوغ أهداف خطتها الاستراتيجية. بيد أنه في ضوء التحديات المستمرة في مجال التمويل، ولتعزيز الاستدامة والأثر، يجب على الهيئة أن تواصل تعزيز تركيزها البرنامجي من خلال الوقوف على نتائج محددة ذات أثر أكبر، وتطوير منتجات موحدة تستند إلى ميزات النسبية. ويكتسي هذا الأمر أهمية خاصة في سياق مواجهة كوفيد-19، حيث تحظى الهيئة بمكانة جيدة تمكنها من دعم الجهود الرامية إلى التصدي للعنف ضد النساء والفتيات، وإدراج منظور جنساني في مجموعات المواد الاجتماعية والاقتصادية، وتحسين جمع البيانات وتحليلها بشأن الأثر الجنساني للأزمة والتصدي له.

109 - وقد خلصت التقييمات إلى أن تدخلات الهيئة في جميع المجالات المواضيعية مجدية وفعالة وتسهم بشكل كبير في النتائج الإنمائية وفي إعمال حقوق المرأة. وهي تلبي احتياجات الفئات المستهدفة، وتتماشى مع الأطر العالمية والأولويات الوطنية. وقد تعززت استدامة النتائج بفضل استثمارات الهيئة في دعم توطيد القدرات الوطنية على ترجمة الالتزامات المعيارية العالمية إلى أطر وسياسات تشريعية وطنية وتنفيذ هذه الأطر والسياسات.

110 - وحسّنت هيئة الأمم المتحدة للمرأة تركيزها البرنامجي، بوسائل منها مبادراتها البرنامجية الرئيسية؛ ولكن يلزم بذل مزيد من الجهود لتحقيق التوازن بين القدرة على اغتنام الفرص والنهج الاستراتيجية. وعلى الرغم من أن الهيئة قدمت مساهمات هامة في تعزيز الأطر المعيارية العالمية والوطنية، فإن ترجمة هذه المكاسب إلى نتائج تشغيلية يمكن أن تحسن حجم نتائجها واستدامتها. وأدت المبادرات البرنامجية الرئيسية إلى تحسين عملية تحديد الأولويات وتعزيز الشراكات، وذلك على الرغم من أن صعوبات التمويل قد حالت دون اتباع نهج متسق في بدء العمل بهذه المبادرات.

111 - واستنادا إلى هذه الجهود، تستهدف هيئة الأمم المتحدة للمرأة إلى تعزيز الاتساق في مبادراتها عبر المناطق الجغرافية وذلك بتقديم منتجات موحدة، من قبيل التوصيفات القطرية لحالة المساواة بين الجنسين، التي تتيح قدرا أكبر من إمكانية المقارنة وتجميع النتائج. وهي ستزود من صقل النظريات التنظيمية والمواضيعية بشأن التغيير، وستحسن تصميم البرامج القائم على الأدلة، الذي يركز على معالجة الأسباب الهيكلية لأوجه عدم المساواة بين الجنسين.

112 - وسيستكمل ذلك ببدا العمل باستراتيجيتها لإدارة المعارف، وتقديم إسهامات شاملة في عمليات إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة، وإعداد تحليلات النزاعات والتحليلات الجنسانية واستعراضات الحافظة للحرص بشكل منتظم على تحقيق الجدوى والأثر من التدخلات. وستزداد الاستفادة من الدروس المستفادة من التقييمات من أجل توجيه البرمجة وغرس ثقافة أقوى في مجال التعلم. ومن شأن ذلك أن يعزز قدرة الهيئة على القيام بما يلي: (1) ترتيب البرامج حسب الأولوية وترسيخها؛ (2) تنصيب هيئة الأمم المتحدة للمرأة كجهة فكرية رائدة في مجال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛ (3) تعزيز الروابط المعيارية والتنفيذية؛ (4) إنارة السبيل أمام عملية وضع أطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة بطريقة متكاملة.

113 - وستركز هيئة الأمم المتحدة للمرأة تركيزا خاصا على النطاق والاستدامة، بطرق من بينها الرصد الدقيق لحالة تطبيق مبدأ عدم ترك أحد خلف الركب، وإعداد استراتيجيات خروج واضحة، وتعزيز الروابط بين ركائز السلام والأمن وحقوق الإنسان والتنمية المستدامة.

114 - وستواصل الهيئة تعزيز تركيزها البرنامجي بما يتماشى مع ولايتها ومع ما تتمتع به من مزايا نسبية، وضمن إطار جهود الاستجابة للاحتياجات الناشئة، ولا سيما الجائحة وعقد عمل الأمم المتحدة. وستستعرض الهيئة مجالاتها ذات الأولوية ضمن سياق وضع خطتها الاستراتيجية المقبلة لضمان تطويع هذه المجالات لتحقيق أهداف من بينها معالجة آثار كوفيد-19.

هاء - الشراكات بوصفها طريقة لبلوغ النطاق المطلوب وتعزيز الأثر

115 - كان من بين الدروس الأساسية المستخلصة من استعراض منتصف المدة الوعي بأهمية الاستفادة من الشركاء داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها حتى تتمكن الهيئة من تنفيذ ولايتها وتحقيق النتائج المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة على نطاق واسع. وستعتمد الهيئة على الفرص التي يتيحها استعراض تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد مرور 25 سنة على اعتماده وحملة المساواة بين الأجيال لتعزيز الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين دعما لتحقيق نتائجها الإنمائية.

116 - وخلصت التقييمات إلى أن الهيئة شريك معتبر ومحل تقدير في مجال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، حيث أنها تتمتع بسمعة طيبة لما لها من إسهامات عالية الجودة في الحوارات المتعلقة بالسياسات على جميع المستويات. ويُنظر إلى الهيئة على أنها من الجهات التي تقوم ببناء الجسور بين أصحاب المصلحة، ولا سيما الحكومات والمنظمات النسائية المحلية. وقدمت الهيئة، بوصفها الكيان الرائد المعني بتعميم مراعاة المنظور الجنساني في منظومة الأمم المتحدة، مساهمات ملحوظة في النهوض بالمساواة بين الجنسين. وعلى الرغم من عدم كفاية الموارد والتحديات الهيكلية، حققت الهيئة، في معظم الحالات، نجاحا كبيرا في الاستفادة من الشراكات ومن ولايتها التنسيقية على كامل نطاق منظومة

الأمم المتحدة، بما في ذلك الاستفادة منها ضمن السياقات الإنسانية، لتهيئة بيئة تمكينية تقضي إلى إعمال حقوق المرأة.

117 - وتشمل التحديات المستمرة عدم الاعتراف بولاية الهيئة فيما يتعلق بالتنسيق على نطاق منظومة الأمم المتحدة، وتفاوت القدرات، ونقص الموارد، والحاجة إلى زيادة توضيح الآثار الإنمائية للشرارات والتنسيق. وتشكل آليات وأطر التنسيق بين الوكالات في المقر وفي الميدان، بما في ذلك الأفرقة المعنية بالمساواة الجنسانية، عناصر فعالة في تنفيذ ولاية التنسيق، ولكن هيئة الأمم المتحدة للمرأة تحتاج إلى المشاركة بشكل منظم أكثر في هيئات التنسيق ذات الصلة.

118 - واستمر إحراز تقدم كبير في المجالات الستة للميزة التعاونية التي يتيحها الفصل الموحد من الخطط الاستراتيجية لكل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) وصندوق الأمم المتحدة للسكان وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، على النحو المبين في المرفق الخامس. وخلصت دراسة استقصائية، أجريت كجزء من قياس قابلية الفصل الموحد للتقييم لعام 2020، إلى أن 100 في المائة من الموظفين الذين شملتهم الدراسة يرون الفصل الموحد محركاً رئيسياً أو عامل تأثير إيجابياً لتحسين التعاون فيما بين الوكالات المعنية بهذا الفصل. ومع ذلك، ورغم أن التعاون بين الوكالات الأربع قوي ومتزايد، فإن ضرورات إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية تتطلب التعاون على نطاق المنظومة بأسرها، وينبغي استعراض جدوى الفصل الموحد ضمن ذلك السياق بوصفه مبادرة منفصلة.

119 - وستعتمد هيئة الأمم المتحدة للمرأة على علاقاتها الجيدة مع الحكومات وعلى دورها التنظيمي لزيادة تعاونها مع الوزارات التنفيذية، وستستند في ذلك إلى علاقات قوية مع الأجهزة الوطنية المعنية بالمرأة. وستواصل الهيئة في الوقت نفسه دعم هذه الأجهزة، التي مازال ينقصها القدر المطلوب من الموارد والقدرات.

120 - وتمثل علاقة هيئة الأمم المتحدة للمرأة العميقة والطويلة الأمد مع المجتمع المدني ميزة نسبية قوية. لذلك، ستعزز الهيئة الشراكات الموجهة نحو تحقيق النتائج مع المجتمع المدني المحلي ومنظمات الشباب، والمنظمات الشعبية والمجتمعية، والمدافعات عن حقوق الإنسان، والشبكات النسائية، مع التركيز على الوصول إلى أضعف النساء والفتيات.

121 - وستواصل الهيئة إشراك القطاع الخاص في دعم النتائج البرنامجية، ولا سيما من خلال الدعوة ووضع المعايير والدعم التقني. وقد وفرت مبادرات من قبيل "تحالف مكافحة القوالب النمطية" و "الرجل نصير المرأة" نماذج جيدة لتشجيع إحداث تحولات جذرية في الأعمال التجارية من خلال اعتماد ممارسات مراعية للمنظور الجنساني. وستعمل الهيئة أيضاً على الاستفادة من ولايتها في مجال الاتصالات من أجل الحصول على التأييد لمواقف متعلقة بالسياسات عبر التواصل مع جهات رفيعة المستوى وإجراء اتصالات استراتيجية وإقامة شراكات إعلامية مكرسة.

122 - وستعطي هيئة الأمم المتحدة للمرأة الأولوية، في نهجها القائم على الشراكة، لجانبين. فهي ستدعم في المقام الأول إقامة شراكات متعددة أصحاب المصلحة تضم طائفة واسعة من الشركاء للتركيز على الأهداف المشتركة، وتعزيز التنسيق، وزيادة التمويل؛ ومنثدى المساواة بين الأجيال يجسد هذا النهج. وستقوم في المقام الثاني بإدماج تحليل أصحاب المصلحة بشكل أوضح ضمن برامجها وستحرص على أن تستفيد في مبادراتها من الجهات الفاعلة الهامة دعماً للنتائج ولتحقيق نطاق الانتشار المطلوب والاستدامة.

123 - وستنظر الهيئة في الشراكات ذات الأولوية لديها وفي كيفية الاستفادة من الشراكات القائمة، وستزيد من الاتساق والتركيز والسرعة والتوجه نحو تحقيق النتائج في طرائق إقامة الشراكات. وستضع الهيئة استراتيجيات لإدارة الشراكات من أجل تحقيق التوازن بين القدرات التنظيمية والتطلعات، وإدارة توقعات جميع الجهات صاحبة المصلحة، وذلك لأن الطلبات المتزايدة على هذا العمل لم تقابلها زيادة متناسبة في الموارد.

واو - تحويل هيئة الأمم المتحدة للمرأة نحو تحقيق أثر أكبر من خلال بلوغ المستوى الأمثل للهيكل التنظيمي والحضور والعمليات

124 - على نحو ما ورد في تقييم شبكة تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف، أدخلت هيئة الأمم المتحدة للمرأة تغييرات كثيرة لزيادة الفعالية التنظيمية وتعزيز القدرات من أجل تلبية الاحتياجات الحالية والمتوقعة. وأدى ذلك إلى اجتياز الهيئة ثماني عمليات مراجعة حسابات متعاقبة غير مشفوعة بتحفظات. وثمة حاجة إلى مواصلة الاستثمار في هذا المجال، ولا سيما من أجل زيادة دعم العمل المتعلق بالسياسات والبرامج.

125 - وشرعت هيئة الأمم المتحدة للمرأة في عملية لإدارة التغيير من أجل تحسين هياكلها وتعزيز أساليب العمل والحوكمة الداخلية وتحقيق نتائج مؤثرة في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بعد إعادة تنظيمها، وذلك في إطار استجابتها لقرار الجمعية العامة 279/72، وللتقييمات المستقلة وتقييم شبكة تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف، وبدافع من تطلعها إلى أن تصبح منظمة ناضجة تتسم بسرعة الأداء والقدرة على الاستجابة.

126 - وكان التقييم الشامل الذي أجرته الهيئة لحضورها الميداني ولطرائق الدخول في شراكات يتألف من العناصر التالية:

- تحليل الحضور الإقليمي والقطري الحالي للهيئة من حيث الموارد المتاحة والمؤشرات الرئيسية لتحقيق الاستفادة المثلى من القدرات والدعم؛
- زيادة توضيح أنواع الدعم الذي يمكن أن تقدمه الهيئة، ككيان غير مقيم، إلى الشركاء الوطنيين وإلى أفرقة الأمم المتحدة القطرية.

127 - واستناداً إلى هذا الاستعراض، قررت الهيئة ترشيد وجودها المادي، وإعطاء الأولوية للمكاتب القطرية المكتملة والاستفادة الكاملة من شركاء الأمم المتحدة في البلدان التي لا توجد فيها مكاتب تابعة للهيئة. ونقحت الهيئة عملياتها الإدارية الداخلية للتعبيل باتخاذ القرارات التنفيذية.

128 - وستواصل الهيئة في عام 2020 تطوير تشكيلة المهام و "قائمة الخدمات" التي يقدمها كل نوع من أنواع المكاتب، وذلك من أجل إرساء معيار مرجعي لوجود الهيئة. ومن شأن ذلك أن يحقق الاتساق في جميع أنحاء العالم، ويتيح في الوقت نفسه القدر الكافي من المرونة للتكيف مع السياقات والأولويات القطرية. وقد تمخضت المشاريع التجريبية الرامية إلى تحقيق نتائج من خلال البرامج الإقليمية والشراكة مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية والجهات المنفذة المحلية عن دليل يثبت فعالية طرائق الوجود غير المقيم.

129 - ولتحقيق مزيد من الاتساق بين السياسات والبرامج وتعزيز الروابط المعيارية والتنفيذية، قامت الهيئة بدمج الشعب المعنية بالسياسات والبرامج والدعم الحكومي الدولي. وتجمع شعبة الاستراتيجية والتخطيط والموارد وفعالية التنمية مهام الاستراتيجية المؤسسية ومواءمة مخصصات الموارد مع النتائج، ومهام إدماج

إدارة المخاطر مع التخطيط، ومهام قياس الأثر لدعم تحسين عملية صنع القرار مع الحوكمة من أجل الإدارة الرامية إلى تحقيق النتائج، وهي تعمل في الوقت نفسه على كفالة زيادة الشفافية والمساءلة أمام المجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة والجهات المعنية. وتم دمج جميع الأفرقة التي تدير الشراكات مع القطاع الخاص في قسم واحد داخل شعبة الشراكات الاستراتيجية.

130 - واستشرافا للمستقبل، ستركز جهود التغيير على تمكين الهيئة من إنشاء منظمة ذات شبكات ومصفوفات عالمية. وستواصل الهيئة العمل على تحقيق تطلعاتها لأن تكون منظمة ناضجة ونشطة، تدفع باتجاه التأثير من خلال زيادة فعالية الميدان وترابطه وزيادة الكفاءة في المقر.

زاي - تعزيز الموارد العادية وتنويع مصادر التمويل

131 - شدد استعراض منتصف المدة على ما يكتسبه التمويل المرن القابل للتنبؤ، ولا سيما الموارد العادية (الأساسية)، من أهمية بالغة لكي تحقق هيئة الأمم المتحدة للمرأة ولايتها الثلاثية على النحو الأمثل. وسيكون من الضروري وضع استراتيجية تمويل متنوعة وبذل جهود مكثفة لتعبئة الموارد العادية، بطرق من بينها إقامة شراكات على أساس من القيم المشتركة.

132 - من الأهمية بمكان تصحيح الاختلال الحالي في التوازن بين الموارد العادية والموارد الأخرى بغية تعزيز مواءمة البرمجة مع الأولويات الاستراتيجية. وتتبع هذه الأهمية بصفة خاصة من ضرورة الحفاظ على المكاسب الإنمائية وبذل جهود سريعة ومؤثرة ضمن سياق الاستجابة لجائحة كوفيد-19، على سبيل المثال لا الحصر.

133 - وستتاح تعبئة الموارد العادية من خلال قدرة الهيئة على استجلاء الصلة بين النتائج والموارد، وتحقيق النتائج التي لم تتحقق بسبب عدم الوفاء بأهداف التمويل التي أقرها المجلس. ويتيح التمويل المرن والخاضع للتنبؤ للهيئة تخطيط الموارد وترتيبها حسب الأولوية على نحو أفضل استنادا إلى الأولويات المتطورة في إطار نتائج الخطة الاستراتيجية. ويتطلب جزء من هذه الاستراتيجية استثمارات في اللجان الوطنية وتعزيز إقامة شراكات مع القطاع الخاص على أساس من القيم المشتركة.

134 - وستواصل الهيئة الاستفادة من اتفاق التمويل ومن آليات التمويل المجمع لتعزيز التعاون بين الوكالات. ويكتسي توفير الموارد الكافية للاضطلاع بمهمة التنسيق على نطاق منظومة الأمم المتحدة أهمية بالغة في تحقيق نتائج عالية الأثر من خلال الاستفادة الفعالة من العمليات على نطاق المنظومة واستغلال الفرص الجديدة. وستسعى الهيئة إلى أن تأخذ بمزيد الانتظام في إدراج وتعقب تكاليف التنسيق على نطاق منظومة الأمم المتحدة ضمن عملها.

حاء - التعديلات المدخلة على الإطار المتكامل للنتائج والموارد

135 - يقترح في استعراض منتصف المدة هذا إجراء تعديلات محدودة على إطار النتائج الحالي. ولا تخل هذه التنقيحات بتتبع التغيير عبر الإطار الزمني الكامل للخطة الاستراتيجية ولا بالمواءمة مع المنظمات الشقيقة.

136 - وسوف توضح الهيئة في إطار نتائجها مساهماتها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة على نحو أفضل، بما في ذلك مبدأ عدم ترك أحد خلف الركب. ورغم أنَّ الإبلاغ عن العمل مع السكان المهمشين قد

شهد تحسناً كبيراً في عام 2019 مقارنة بعام 2018، فإنّ هذا المجال يتطلب تعزيزاً مستمراً. وقد أبرز كوفيد-19 ضرورة تحسين قياس فعالية الاستجابة للآزمات بطريقة أكثر شمولاً تتجاوز الأوضاع الإنسانية.

137 - ويوصى في المرفق الرابع بإدخال تعديلات محددة على إطار النتائج الحالي. وتقتصر التعديلات على ضمان سلامة إطار النتائج، وهي تعطي انطباعاً بوضوح المسار. وتشمل التعديلات المقترحة ما يلي: زيادة سقف الطموح فيما يتعلق بالمؤشرات التي تحقق الهدف المرتبط بها؛ وتنقيح الأهداف المتأثرة بكوفيد-19 وغير ذلك من التطورات؛ وتعديل بعض المؤشرات لزيادة التركيز والوضوح، وتعديل المؤشرات التي لا تتاح بشأنها بيانات أو تحيط بها مسائل منهجية ملحة؛ وتوضيح البيانات ذات المؤشرات من أجل تقديم تقارير أكثر فعالية عن عدم ترك أي شخص خلف الركب. وستواصل هيئة الأمم المتحدة للمرأة تعزيز الإبلاغ المنسق والمتكامل مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى.

طاء - التوقعات المتعلقة بالخطة الاستراتيجية المقبلة للفترة 2022-2025

138 - ستسعى الخطة الاستراتيجية المقبلة إلى التنفيذ الكامل والمعدل والفعال لمنهاج عمل بيجين، وخطة عام 2030، والأطر المعيارية الحكومية الدولية الأخرى ذات الصلة، وذلك بطرق من بينها تحسين الاستفادة من النتائج المتولدة عن إقامة الشراكات والتنسيق على نطاق منظومة الأمم المتحدة وتطوير عملية استخلاص هذه النتائج.

139 - وستنصب النتائج المستخلصة من استعراض منتصف المدة هذا في إعداد الخطة الاستراتيجية للفترة 2022-2025. وستُعرض على المجلس التنفيذي في أيلول/سبتمبر 2020 خريطة طريق لإعداد هذه الخطة.

140 - وستهدف هيئة الأمم المتحدة للمرأة إلى تحسين الجوانب التالية: (1) تحديد أثر عملها، بما في ذلك أثره على النساء والفتيات اللاتي يتعرضن لأشكال متعددة ومتداخلة من التمييز؛ (2) توضيح مساهماتها في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وعقد العمل، والتنفيذ الكامل والمعدل لمنهاج عمل بيجين عقب استعراضه بعد مرور 25 سنة على اعتماده؛ (3) قياس النتائج التي تتداخل بين مجالات مواضيعية مختلفة؛ (4) قياس النتائج الإنمائية المحققة من خلال إقامة الشراكات، والتنسيق على نطاق منظومة الأمم المتحدة، وتوفير الدعم المعياري، والعمل المتعلق بوضع المعايير الاجتماعية، فضلاً عن طرائق تقديم المنح، والإبلاغ عن هذه النتائج؛ (5) قياس فعالية الهيئة في الاستجابة للآزمات؛ و (6) تسجيل جهود الهيئة الرامية إلى تحقيق المزيد من الاستدامة البيئية.

خامسا - عناصر مشروع قرار

لعلّ المجلس التنفيذي يودّ أن:

(أ) يحيط علماً بتقرير وكالة الأمين العام/المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة عن التقدم المحرز في تنفيذ الخطة الاستراتيجية للفترة 2018-2021، بما في ذلك استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية، ويرحب بالتقدم المحرز في تنفيذ الخطة الاستراتيجية، ويشيد بالهيئة لما أبدته من كفاءة في الأداء حتى الآن؛

(ب) ينوّه بمساهمات الهيئة ومشاركتها المركزة في إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من أجل الحرص على أن تحتل المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة مكان الصدارة في خطة التنمية المستدامة، بما في ذلك ضمن أطر التعاون على الصعيد القطري؛

(ج) يعرب عن التأييد لعمليات إدارة التغيير الداخلي الجارية في هيئة الأمم المتحدة للمرأة وللتعديلات الاستراتيجية الرامية إلى تمكين الهيئة من تنفيذ عمليات إصلاح الأمم المتحدة على نحو أفضل، ويشجّع الهيئة والدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة على تعزيز الشراكات في هذا الصدد؛

(د) يحيط علماً مع القلق بالفجوة المستمرة في التمويل من الموارد العادية، ويشجع في هذا الصدد جميع البلدان القادرة على زيادة التبرعات من أجل التنفيذ الكامل والفعال للخطة الاستراتيجية للفترة 2018-2021 على أن تفعل ذلك.
